الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
بن قسمية أسماء – بن علي فاطمة الزهرة

تحت عنوان:

دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية في المؤسسات الجزائرية من قبل المهنيين والأكاديميين

لجنة المناقشة:

د. لعروسي قرين زهرة	**أستاذ محاضر**	**جامعة محمد بوضياف ــ المسيلة**	**رئيســا**
د. دغفل فاطمة	**أستاذ محاضر**	**جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
د. حجار مبروكة	**أستاذة محاضرة**	**جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

لم تكن الرحلة قصيرة ولم يكن الحلم قريبا، لا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات.

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى من احمل اسمه بكل فخر الذي ساندي وعلمني ان الحياة صراع وسلاحها العلم، أبي العالي.

إلى الغالية التي كانت أملي، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت نورا لي في الليالي المظلمة وهونت علي الطريق أمي الغالية.

إلى اخواتي واخوتي الذين وقفوا معي دائمًا وساندوني، إلى اصدقاء السنين واصحاب الشدائد وملهمين نجاحي.

أسماء

إهداء:

الحمد لله على لذة الإنجاز والحمد لله عند البدء وعند الختام ....

إلى والدي الذي اضاء دروبي وطريقي وقدوتي في كل خطوة اخطوها.

إلى امي الحنونة، الحضن الدافئ وسمائي التي لم تتركني يوماً، ولا يكتمل يومي بدونها.

إلى إخوتي واخواتي الذين وقفوا معي دائماً وساندوني خلال مسيرتي التعليمية.

إلى جميع أساتذة الأعزاء اللذين علموني وأرشدوني ووجهوني.

اهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي، والله ولي التوفيق....

فاطمة الزهرة

شكر وعرفان:

اللهم اجعلني شكورا، واجعلني صبورا، واجعلني في عيني صغيرا، وفي اعين الناس كبيرا.

نحمد الله سبحانه أن وفقنا لإتمام هذا العمل، الذي نرجو أن يكون مرضيا عنه سبحانه وعند عباده المؤمنين، فله سبحانه الحمد والمنة أولا وأخرا، وله الشكر من قبل ومن بعد.

والشكر موصول، إلى من اسدى إلينا معروفا في اتمام عملنا، فإن «من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

الناس» وأخص بالشكر الأستاذة المشرفة التي فتحت لنا صدرها ولم تبخل علينا بمعلوماتها، الأستاذة المحترمة **"دغفل فاطمة"**.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف الانبياء والمرسلين.

أسماء &فاطمة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي SCF والإفصاح المحاسبي	
تمهيد	**15**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي SCF	**16**
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وإطاره التصوري.	**16**
المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي واهدافه.	**18**
المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجلات تطبيقه.	**19**
المطلب الرابع: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.	**22**
المبحث الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية.	**23**
المطلب الاول: تعريف الإفصاح المحاسبي وانواعه.	**23**
المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي واساليبه.	**24**
المطلب الثالث: تعريف القوائم المالية واهدافها.	**26**
المطلب الرابع: الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.	**27**
المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية وإعداد التقارير المالية IFRS/IASوفق النظام المحاسبي المالي.	**31**
المطلب الاول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية IAS.	**31**
المطلب الثاني: مفهوم إعداد التقارير المالية IFRS.	**34**
المطلب الثالث: معايير الخاصة بالقوائم المالية.	**35**
المطلب الرابع: مقارنة معايير المحاسبة الدولية IFRS/IASوالنظام المحاسبي المالي.	**36**
خلاصة الفصل الأول	**40**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمجموعة من المهنيين والأكاديميين	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة.	**44**
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.	**44**
المطلب الثاني: متغيرات والنموذج التصوري للدراسة.	**46**
المطلب الثالث: أدوات جمع بيانات وأساليب التحليل الإحصائي.	**47**
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.	**54**

المطلب الأول: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان).	**54**
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للخصائص للبيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان.	**57**
المطلب الثالث: اختبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.	**73**
خلاصة الفصل الثاني.	**82**
الخاتمة	**84**
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الأشكال والجداول

فهـــرس الأشكـــــال

العنوان	الصفحة
الشكل 01: نموذج الدراسة الافتراضي	ط
الشكل02: التصميم العام للدراسة	ي
الشكل 03: يبين توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة	46
الشكل04: يبين تمثيل بياني لـ نموذج التصوري لموضوع الدراسة	47
الشكل 05: تمثيل بياني يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان	57
الشكل 06: يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	59
الشكل07: يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب التخصص	61
الشكل08: يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة	62
الشكل 09: يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	64
الشكل 10: رسم بياني أهمية وترتيب عبارات المحور الثاني بالنسبة للمستجوبين	68
الشكل 11: تمثيل بياني يحاكي توزيع إجابات العينة اتجاه اجاباتهم على عبارات المحور الثاني والمجالات التي تتوزع وتتركز فيها	70
الشكل 12: رسم بياني أهمية وترتيب عبارات المحور الثاني بالنسبة للمستجوبين	73
الشكل 13: تمثيل بياني يحاكي توزيع إجابات العينة اتجاه اجاباتهم على عبارات المحور الثاني والمجالات التي تتوزع وتتركز فيها	81

فهـــرس الجـــداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم:01: تصنيف الحسابات	17
الجدول رقم:02: معايير المحاسبة الدوليةIAS الصادرة عن IASB	32
الجدول رقم:03: المعايير التقارير المالية الدولية IFRSالخاص بـ IASB	34
الجدول رقم: 04: المقارنة بين SCF وIAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية	37
الجدول رقم: 05: مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)والنظام المحاسبي المالي الجزائري.	37
الجدول رقم: 06: مختلف النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات.	45
الجدول رقم: 07: هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)	48
الجدول رقم: 08: توزيع درجات مقياس المستخدم في الاستبيان	48
الجدول رقم: 09: تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي	49
الجدول رقم: 10: يبين نتائج اختبار نوع توزيع البيانات المستجوبين نحو المتغيرات للدراسة	50

الجدول رقم: 11: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل (المحور الأول)	54
الجدول رقم: 12: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	55
الجدول رقم: 13: يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان	56
الجدول رقم: 14: يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	58
الجدول رقم: 15: يبين توزيع افراد العينة حسب التخصص	59
الجدول رقم: 16: يبين توزيع افراد العينة حسب الخبرة	60
الجدول رقم: 17: يبين توزيع افراد العينة حسب الوظيفة	61
الجدول رقم: 18: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: المحور الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي	63
الجدول رقم: 19: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: المحور الثاني	69
الجدول رقم: 20: يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 01.	74
الجدول رقم: 21: يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 02.	77
الجدول رقم: 22: نتائج اختبار الفرضية الثالثة	79

مقدمـــة

1. تمهيد:

بعد ظهور الثورة الصناعية والشركات الكبيرة أصبح من الضروري وجود معلومات محاسبية دقيقة ومناسبة لتلبية احتياجات الشركات. إذ تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسة إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، فقد أكد عليها المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن يكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتها خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي هي عبارة عن قوائم مالية يعني أنها هي التي تعبر عن الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة في فترة معينة، ويتم إعداد وعرض القوائم المالية بناءا على مجموعة من المعايير المحاسبية المختلفة من بيئة محاسبية لأخرى، كما أن القوائم المالية تعكس احتياجات الأطراف المهتمة بها وتتأثر بعوامل البيئية المحاسبية والهيئات التي تحدد المعايير المحاسبية.

وفي بداية السبعينيات تم تطوير معايير وقواعد متفق عليها من طرفا المحاسبين لعملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات المالية، وتم تطوير هذه الجهود والمعايير لتحقيق التوحيد المحاسبي العالمي من خلال تقليل الفجوة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة، وهذه الجهود أتت بثمارها في صدور المعايير المحاسبية الدولية وقد اعتمدتها دول الإتحاد الأوروبي بسرعة، كما هذه المعايير المحاسبية لاقت أيضا قبولا من قبل هيئة رأس المال الأمريكي مما ساهم في انتشارها أكثر واعتمادها من قبل العديد من الدول في العالم.

وفي ظل الانضمام المرتقب الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فإنها استخدمت النظام محاسبي مالي كمرجع لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولتحقيق افضل النتائج في تطبيق هذا النظام قامت الجزائر بجهود كبيرة لتطوير النظام المحاسبي ومواكبة الواقع الاقتصادي ومتطلباته، ويعتبر الهدف الرئيسي الذي جاء به النظام المحاسبي المالي هو الإطار المفاهيمي، حيث يحدد الفرضيات الأساسية للمحاسبة، طبيعة وأهداف القوائم المالية وكذا الخصائص النوعية للمعلومات التي تحتويها هذه القوائم، وتلخصت البيانات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بخمسة قوائم تتمثل في الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق، وبناءا على هذا أصبحت القوائم التي ينتجها النظام المحاسبي المالي موضع تساؤل أكثر من أي وقت مضى خاصة فيما يتعلق بقدرته على توفير المعلومات اللازمة لمواكبة البعد الدولي.

2.عرض الإشكالية:

الإفصاح المحاسبي المالي يعتبر مهما جدا في المؤسسات الاقتصادية حيث يوفر المعلومات الفعالة وملبية لجميع المستفيدين، وعلى هذا الأساس المؤسسة الاقتصادية ملزمة بتزويد المعلومات وبيانات التي تساعد في اتخاذ القرارات وفهم الوضع المالي للمؤسسة حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر مختلفة بما في ذلك القوائم المالية.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي

ما هو دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية؟

3- الإشكاليات الفرعية:

وينبثق من إشكالية الدراسة الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى ماذا يهدف مشروع النظام المحاسبي المالي SCF؟
- كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي تحقيق الإفصاح؟
- هل عرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF يساعد في تقديم معلومات مالية ملائمة لمتخذي القرارات؟

4. فرضيات الدراسة:

أولا: الفرضية الرئيسية

دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن القوائم المالية هو تسهيل وقراءة وفهم المخرجات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية وايصال المعلومات الضرورية لفئات متعددة من مستخدميها لاتخاذ قراراتهم مختلفة.

ثانيا: الفرضية الفرعية

الفرضية الأولى: النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها

الفرضية الثانية: يتمتع عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة مما يساهم في تحسين البيئة المالية والاقتصادية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين دور النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تحقيق الافصاح عن القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

- إعداد القوائم المالية للمؤسسات وفق النظام المحاسبي المالي سوف يساعد مستخدمها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة.
- يحتاج المستخدمون للقوائم المالية لاتخاذ قراراتهم ومن الضروري أن تكون الافصاحات في القوائم شاملة وكافية لتلبية احتياجاتهم.
- إن حاجة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، يحتاج إلى أن تكون الافصاحات في هذه القوائم شامل وكافية لمواجهة احتياجاتهم.

6. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح عن القوائم المالية، ونقدم جملة من التوصيات فيما يخص جوانب الموضوع، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مفهوم وأسس النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية.
- ابراز أهمية النظام المحاسبي المالي وأهمية المعلومات المالية كونها جوهر الإفصاح.
- تقييم ومقارنة نصوص النظام المحاسبي المالي نظريا مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

7.مبررات اختيار موضوع الدراسة:

من اهم اسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ارتباطه الوثائق بتخصص المحاسبة وتدقيق.
- المساهمة في إثراء ميدان البحث في مجال المحاسبة وابراز اهمية الموضوع وتعدد جوانبه خاصة وانه يتعلق بالإطار العام للمحاسبة.

8. الدراسات السابقة:

سواءً بالنسبة للدراسات السابقة العربية أو الأجنبية نجد الكثير منها يعالج إشكاليات مختلفة ولكنها ذات صلة بموضوع الدراسة، النظام المحاسبي المالي والافصاح عن القوائم المالية، لذلك لا يتم ذكر هذه الدراسات لأنه من الصعب حصرها بل يكاد يكون مستحيلا عرضها وتحليلها جميعا في إطار موضوعي محدد، وبالتالي يتم التركيز على الدراسات المرجعية التي تم الاعتماد عليها في تطوير نموذج الدراسة وتحليل الدور الذي يلعبه النظام المالي المحاسبي في الإفصاح عن القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

أهم الدراسات التي تناولت نفس الموضوع هي:

دراسة: حسباني عبد الحميد 2010/2009

عنوان الدراسة	اهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRSوالمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسة.
الأداة المستعملة	الاستبيان
نوع الدراسة	مذكرة ماجستير.
الهدف من الدراسة	يهدف الباحث من خلالها تحديد اهمية تطبيق المعايير المحاسبية والمعلومات المالية من حيث مدى مساهمتها في تفعيل حوكمة المؤسسات، وذلك من خلال تقديم التصورات الكفيلة التي تجري بها لتعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات حتى نمارس دورها بفاعلية بوصفها صمام أمان للمؤسسات الجزائرية من حيث الغش والافلاس والضبابية في التسيير المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة المالية.
أهم النتائج	اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، وذلك لا يتم بالاعتماد على مجموعة من الآليات والتشريعات والمعايير لتحضير البيئة المناسبة لتطبيق مثل هذه المبادئ، وبعد تطبيق المعايير المحاسبية التي تتمتع بالجودة العالية من بين اهم تلك المتطلبات التي على المؤسسات الجزائرية التكليف منها.
أهم الاقتراحات	التطرق للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة وقواعد الإفصاح الوردة فيها، بالنسبة لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، بالإضافة التي يمكن أن تأتي بها المؤسسات الجزائرية خاصة، وللبيئة المحاسبة عامة من خلال تطبيق هذه المعايير، حيث تعيش المؤسسة الجزائرية تجربة صعبة في تحوالها نحو اقتصاد السوق.

دراسة: السعيدي عبد الحليم 2015

عنوان الدراسة	محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
الأداة المستعملة	الاستبيان
نوع الدراسة	دكتوراه.
الهدف من الدراسة	معالجة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF
أهم النتائج	اظهرت نتائج هذه الدراسة حول التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المؤسسات في الجزائر من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية تعزى لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات، وهذا يؤكد اتفاق عينة الدراسة على الالتزام بالإفصاح عن هذه السياسات ضمن قوائمها المالية بشكل يتضمن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة المطبقة.
أهم الاقتراحات	ضرورة تكييف نصوص القانون التجاري والجبائي مع مختلف التحديثات جاء بها الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ضرورة الاهتمام المستمر من قبل إطارات وطاقم الإدارة المالية المؤسسات وممارسو مهنة المحاسبة من خلال عقد المزيد من التربصات في مجال المعايير المحاسبية الدولية بالموازاة مع تدريبهم والتحكم في برامج الاعلام الآلي الحديثة في هذا المجال.

دراسة: صبايحي نوال 2011

عنوان الدراسة	الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية.
الأداة المستعملة	الاستبيان
نوع الدراسة	مذكرة ماجستير.

الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها وذلك من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي يوافق في محتواه ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وما سيحققه من إفصاح وشفافية سعيا لتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات الاجنبية منها والعربية.
أهم النتائج	إن اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية قانونية واجتماعية، مما أدى إلى وجود قوائم مالية مختلفة وغير متجانسة في شكل والمضمون وهذا ما أدى إلى ضرورة العمل على تقليص فجوة الاختلاف وتحقيق التوافق الدولي. يلعب التوافق المحاسبي الدولي اهمية بالغة خاصة بالنسبة للمؤسسات المتعددة الجنسيات، حيث يمكنها بموجبه من رفع اهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات.
أهم الاقتراحات	إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية واي معلومات إضافية تكون ضرورية ليث الاطمئنان لدى المساهمين على اموالهم وكيفية ادارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة والتسيير. إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطها مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير.

أوجه الاختلاف والتشابه مع دراستنا:

	أوجه التشابه	**أوجه الاختلاف**
أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا الدراسة1: ركزت على اهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS	تتفق مع دراستنا في تناولها للمعايير الدولية للمحاسبة.	تختلف عن دراستنا في كونها ركزت على اهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRSوالمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسة.

		أما دراستنا فقد ركزت على مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
الدراسة2: ركزت على محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.	تتفق مع دراستنا في الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.	تختلف عن دراستنا في كونها أنها ركزت على محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. بينما دراستنا فقد ركزت على دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن القوائم المالية.
الدراسة3: ركزت على الافصاح المحاسبي فيظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية.	اتفقت مع دراستنا في الإفصاح عن المعلومات المالية.	تختلف عن دراستنا في كونها ركزت على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية. بينما دراستنا فقد ركزت على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

9. هيكلة الدراسة وخطتها البحثية:

تتضمن هيكلة الدراسة وخطتها البحثية: نموذج الدراسة الافتراضي، التصميم العام للدراسة والمحاور الأساسية في خطتها البحثية، لتوضع في الأخير صعوبات الدراسة، وذلك كما يلي:

الشكل (01): نموذج الدراسة الافتراضي

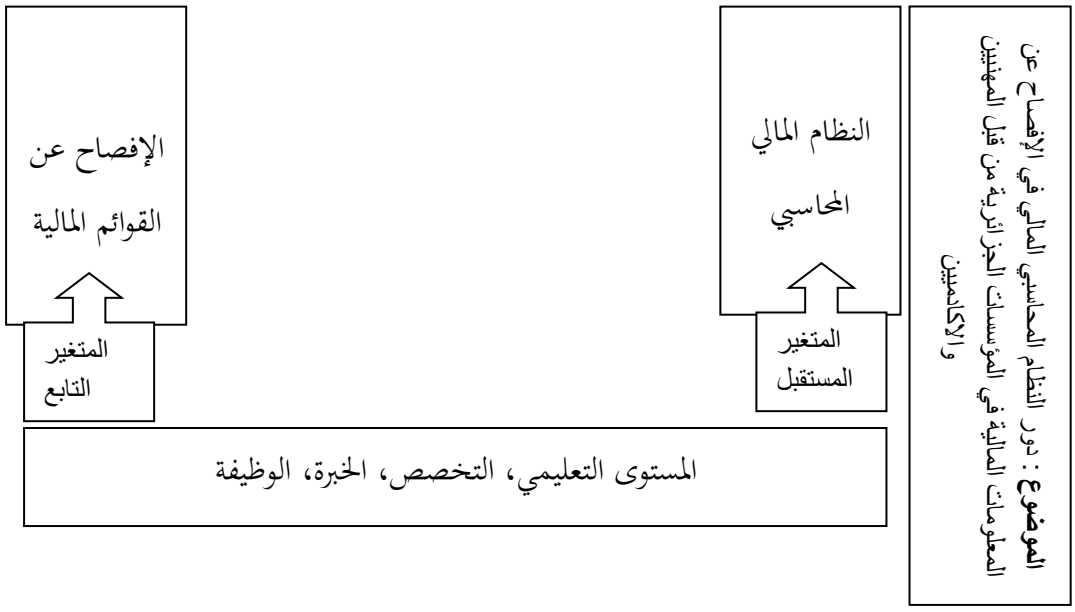

10. التصميم العام للدراسة:

يظهر الشكل أدناه التصميم الهيكلي من المقدمة إلى الفصول إلى الخاتمة ومكانة كل ذلك في الدراسة.

الشكل (02): التصميم العام للدراسة

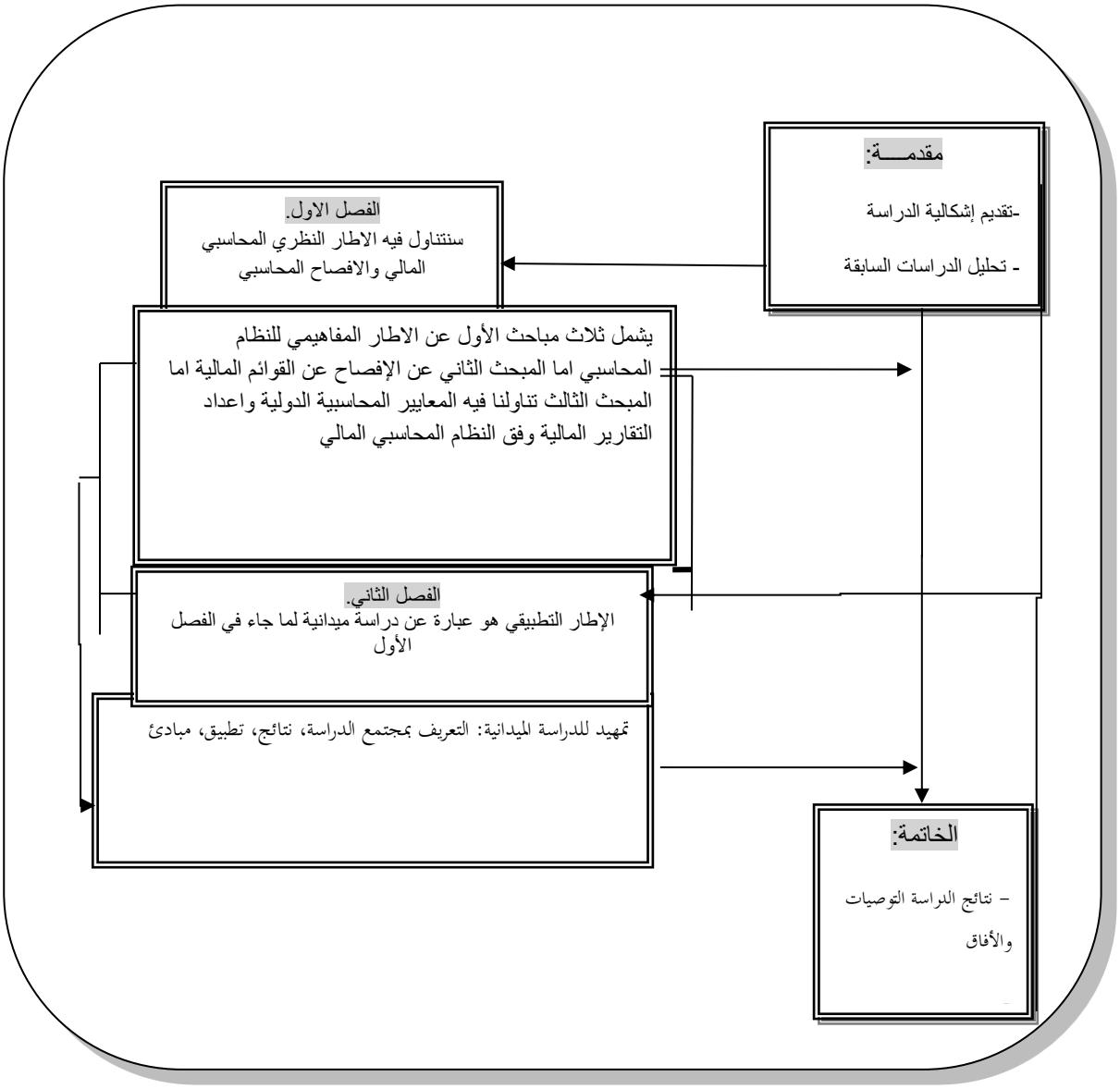

يتضح لنا من الشكل السابق أن الدراسة قسمت إلى فصلين إضافة إلى المقدمة والخاتمة، عالج

الفصل الأول الجانب النظري للموضوع، والفصل الثاني متعلق بالجانب الميداني للدراسة وذلك كما يلي:

- الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي scf والإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية IAS واعداد التقارير المالية IFAS وفق النظام المحاسبي المالي.

- الفصل الثاني الإطار التطبيقي دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح عن القوائم المالية من خلاله تم التعريف بمجتمع الدراسة محل الدراسة، ثم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وعرض وتحليل نتائج المستجوبين واختبار الفرضيات.

11. صعوبات الدراسة:

تلخصت صعوبات البحث فيما يلي:

- صعوبة توزيع استمارات الاستبيان عن عينة الدراسة.
- صعوبة استرجاع استمارات الاستبيان.

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي SCF والإفصاح المحاسبي

تمهيد:

ساهمت التطورات الاقتصادية في فتح المجال المحاسبي وإظهار ضمن التكتلات العالمية مما أدى إلى عولمة دولية هدفها توحيد قواعد وأسس المعالجات والممارسات المحاسبية، فأصبح بذلك لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسائل المتشابهة.

حيث أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية كان لها دوراً هاماً في وضع نظام محاسبي مالي جديد منذ صدور هذا النظام احتلت المحاسبة مكانة خاصة وأصبحت مختلفة عما كانت عليه في الماضي، وبعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أصبحت المعلومات المتولدة من المحاسبة المالية تتمتع بخصائص نوعية مميزة، هذه الخصائص تشمل المصداقية والقدرة على الاعتماد والموثوقية، كما تضمن درجة عالية من الموضوعية وقابلية المقارنة، وأولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومة المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها.

ولتوضيح الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي والافصاح المحاسبي قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية وإعداد التقارير المالية IAS/IFRS وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

نظرا لعدم استجابة المخطط الوطني المحاسبي لمتطلبات الشفافية والمصداقية للمعلومة المحاسبية المتوفرة، الأمر الذي ادى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إصلاح هذا المخطط وإعادة بناء نظام محاسبي جديد، سمي بالنظام المحاسبي المالي والذي يتوافق إلى حد بعيد مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وإطاره التصوري

سنتناول من خلال هذا المطلب؛ أولا مفهوم النظام المحاسبي المال، واطاره التصوري ثانيا كالآتي:

أولا. مفهوم النظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات.

1. **من الناحية القانونية:** يدعى النظام المحاسبي المالي في صلب نص القانون 11/07 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 بالمحاسبة المالية (الجريدة-الرسمية، 2007)

ويعرف على أنه "مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقاً للأحكام القانون ووفقاً للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها (عاشور، صفحة 291)

2. **من الناحية الاقتصادية:** المحاسبة المالية هي "نظام لتنظيم المعلومة المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، يتم تصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف المالية تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية (شنوف، صفحة 26)

كما يعرف النظام المحاسبي المالي على أنه مجموعة متسلسلة من العمليات في المؤسسة التي تهدف إلى تنظيم وتبويب معلوماتها المالية بصفة تعكس الصورة الواقعية والصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، ويتضمن النظام المحاسبي المالي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن: (شنوف، الصفحات 27-28)

أ. تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات؛

ب. تحديد الحسابات؛

ت. وضع القوائم المالية؛

ث. تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

كما يحتوي النظام المحاسبي الجديد على سبع مجموعات أساسية يتم تصنيفها إلى قسمين، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم:1: تصنيف الحسابات:

الصنف	رقم الحساب	اسم الحساب
حسابات الميزانية	1	الأصول الخاصة
	2	القيم الثابتة
	3	المخزونات والحسابات الجارية
	4	حسابات الغير
	5	الحسابات المالية
حسابات التسيير	6	الأعباء
	7	الإيرادات

المصدر: نعيمي منال، مساهمة النظام المحاسبي المالي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير أكاديمي في العلوم المالية ومحاسبية، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2016/2015 ص 09.

نلاحظ من الجدول رقم 1 انه يمثل لنا صنفين من الحسابات، حسابات الميزانية من 1الى 5 تتمثل في (الأصول الخاصة، القيم الثابتة، المخزونات والحسابات الجارية، حسابات الغير، حسابات المالية) أما الصنف الثاني5و6 تتمثل في (الأعباء والايرادات).

ثانيا. لإطار التصوري

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف المالية على اساس المبادئ المحاسبية المتعرف بها عامة ولاسيما: (الجريدة-الرسمية، 2007، الصفحات 3-4)

1. محاسبة التعهد
2. استمرارية الاستغلال.
3. قابلية الفهم.
4. الدلالة المصداقية.
5. قابلية المقارنة.
6. التكلفة التاريخية.
7. أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة دليلا لإعداد المعايير المحاسبة وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار او تأويل.

يعرف الإطار التصوري: يعرف الإطار التصوري العناصر التالية:

_ مجال التطبيق.

_ المبادئ والخصوم والأصول الخاصة والمنتجات والأعباء.

_ يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

وتحديد المعايير المحاسبية:

_ قواعد التقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء.

_ محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.

_ تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.

وتسجيل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحديد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي وأهدافه

نتطرق من خلال هذا المطلب الى خصائص النظام المحاسبي المالي، وأهدافه كالاتي:

أولا. خصائص النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها: (وردة، 2020/2019، صفحة 46)

-يحتوي على أطار تصوري مستمد من النظرة الأنجلوسكسونية.

-تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، اي أطار مفاهيمي وليس قواعد.

-يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة، وتوجه وفق المعلومة بالدرجة الأولى نحو المستثمرين المحليين والدوليين، عكس الذي يتلاءم مع نظام الاقتصاد المختلط اين يتم تقديم معلومات بالدرجة الأولى إلى الدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب المفروضة على المؤسسة.

-إعداد المعايير بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العميلة على شكلها القانوني.

-تطبيق إجباري لكل المعايير والشروحات.

-أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.

-إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وذلك بغية تقدير جيد لذمة المؤسسة.

-إدخال مفهوم التحيين والذي يهدف لمعرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم.

-تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

ثانياً. اهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى: (وردة، 2020/2019، صفحة 42)

_ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبة موحدة.

_ فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم.

_ تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.

_ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم المالية موحدة.

المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه

تم التطرق من خلال هذا المطلب الى مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه كما هو موضح في الاتي:

أولا. مبادئ النظام المحاسبي المالي:

في الواقع تقوم المحاسبة على جملة من المبادئ، نشأت نتيجة الحاجة لها، وحضت بصفة القبول العام والإجماع الدولي عبر مراحل مختلفة من التطبيق، وقد قام هذا النظام المحاسبي الجديد في الجزائر بتبني هذه المبادئ، والتزام المشرع الجزائري بجميع المبادئ المحاسبية والتي تحظى بالإجماع الدولي من خلال ما جاء في القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي والمرسوم التنفيذي 156/08 المتضمن تطبيق أحكام هذا القانون.

1. المبادئ المتعلقة بالملاحظة: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015، صفحة 103)

1.1. مبدأ القيد المزدوج: حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج" ما يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والثاني دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون البلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن. (العالمية، 2010، صفحة 12)

2.1. مبدأ الوحدة المحاسبية: نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 156/08، على أنه يجب أن يعتبر كل كيان كما لوكان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين اصول الكيان وخصوصه واعباءه ونواتجه، وبين اصول واعباء ونواتج الشركاء أو المساهمين في الشركة.

3.1. مبدأ الاستمرارية: اقرت المادة 07 من المرسوم التنفيذي 156/08 بمبدأ استمرارية النشاط، حيث يقوم هذا المبدأ على فرضية عدم توقف نشاط المؤسسة في الأجل القريب، أي أن على المؤسسين أو المالكين ألا يفكرون في تصفية المؤسسة في ظل الظروف العادية، وإنما سوف تستمر في متابعة نشاطها الذي خلقت وتأسست لأجله.

4.1. مبدأ الفترة المحاسبية (مبدأ استقلالية الدورات): نصت على هذا المواد 12-13-14من المرسوم التنفيذي 156/08 وهي مجموعة من النقاط تكرس من مجملها العمل بهذا المبدأ أو من اهمها:

_ تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، اي كل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالسنة المالية، يجب أن تنسب لها.

_ يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة.

2. المبادئ المتعلقة بالقياس: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015، صفحة 106)

1.2. مبدأ ثبات وحدة النقود: كانت ومازالت النقود وحدة القياس الوحيدة في المحاسبة، لأن هذه الأخيرة تقوم على أساس التقييم النقدي للأحداث، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسات، وقد أكدت وألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 156/08 ذلك.

2.2. مبدأ التكلفة التاريخية: نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي 156/08 على إدراج الأصول والخصوم، والنواتج والأعباء في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان اثار تغيرات الاسعار، وتطور القدرة الشرائية، غير أن بعض الأصول مثل الأصول البيولوجية أو الادوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقة.

وتتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات عند إدراجها في الحسابات عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغيرها من العناصر المماثلة من: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015، الصفحات 106-107)

_ السلع او الأصول أو الممتلكات المكتسبة عن طريق الشراء -------> تكلفة الشراء.

_ السلع او الأصول أو الممتلكات المكتسبة كمساهمات عينية -------> قيمة الأسهم (عدد الأسهم × القيمة الاسمية للسهم).

_ السلع او الأصول أو الممتلكات المكتسبة المستلمة مجانا -------> قيمتها الحقيقية عند تاريخ دخولها (القيمة السوقية عند تاريخ الاستلام)

_ السلع أو الاصول أو الممتلكات المستلمة عن طريق التبادل -------> إذا كانت غير مماثلة فتقيم بالقيمة السوقية.

أما بالنسبة الموجودات أو الخدمات المنتجة من قبل المؤسسة نفسها فتقيم بتكلفة إنتاجها. (جمعة، 2011، صفحة 09)

3.2. **مبدأ الحيطة والحذر:** القاعدة الذهبية لهذا المبدأ تقضي بعدم أخذ المؤسسة في الحسبان اي إيرادات متوقعة سوف تحدث مستقبلاً، مع الاحتياط والأخذ في الحسبان الأعباء والخسائر التي قد تتحملها أيضا، كما يجب ألا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها، اي عدم المبالغة في تقييم الأصول وعدم التقليل من قيمة الخصوم، كما نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156/08 والأهم في هذا المبدأ مراعاة الحيطة والحذر عند إعداد التقديرات ضمن شروط الشك. (تواتي ج و بن ذهبية ب، 2012، صفحة 09)

4.2. **مبدأ عدم المقاصة:** يقوم هذا المبدأ على عدم جواز القيام بالمقاصة بين حسابات ما من أصول وخصوم المؤسسة، او حسابات إيراداتها واعبائها، وهذا بهدف اظهار نتيجة اعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجة السليمة والصحيحة والكاملة لكل العمليات والأحداث التي وقعت، دون اختصارها، وهو ما نصت عليه المادة 15 من القانون 11/07. (العالمية، 2010، صفحة 11)

3. المبادئ المتعلقة بالاتصال:

1.3. مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015، صفحة 108) أقرته المادة 11 من المرسوم 156/08، ويطلق عليه أيضا مبدأ الأهمية النسبية، حيث بمقتضاه يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة من شأنها أن تخدم أو تؤثر على حكم وقرار مستعملها اتجاه المؤسسة أو الكيان، يجب أن تعكس صورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلها تبعاً للأحداث التي قامت بها المؤسسة.

2.3. مبدأ الصورة الصادقة: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015، صفحة 109)حسب المادة 19 من المرسوم التنفيذي 156/08 يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف واحد، وهو اعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية ونجاعة الكيان، وفي حالة العكس أي أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، يجب الإشارة إلى أسباب ذلك في الملحق. كما حثت المادة 10 من القانون 11/07 على أنه "المحاسبة يجب أن تستوفي الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بمسك ومعالجة ومراقبة عرض المعلومات". (العالمية، 2010، صفحة 11)

3.3. مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يقوم هذا المبدأ على ضرورة التزام المؤسسة بإتباع مبدأ واحد أو طريقة واحدة في إعداد القوائم المالية، لا تغيرها من فترة إلى اخرى، ومن نتائجه أنه يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنات بين مختلف الدورات المحاسبية أو المالية. وقد نصت على هذا المبدأ، المادة 15 من المرسوم التنفيذي 156/08.

4.3. مبدأ تغليب الواقع المالي والاقتصادي على الظاهر القانوني: حسب المادة 18من المرسوم التنفيذي 156/08، تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، وهو مبدأ تفضيل اثناء المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية.

ثانيا. مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقاً للمواد 02-04-05 من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاضعة للأحكام الخاصة بها والمعنويين بمسك المحاسبي هو: (الجريدة-الرسمية، 2007)

_ الشركات الخاضعة للأحكام القانون التجاري.

_ التعاونيات.

_ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو خدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.

كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الرابع: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

تناولنا في هذا المطلب الأسباب الداخلية والخارجية للانتقال الى النظام المحاسبي المالي كالاتي: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015)

أولا. الأسباب الداخلية:

_ اثبت تجربة العمل بالمخطط المحاسبي الوطني PCN، ان هذه الاخير لا يستجيب ولا يتوافق مع حاجات المؤسسة الاقتصادية في محاولة معرفة وضعيتها المالية، كما أنه يستجيب بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية.

_ أن النظام المحاسبي القديم لا يتماشى مع توجه البلاد نحو متطلبات اقتصاد السوق، لكون الدولة كانت في ظل الاقتصاد الموجه طرف فعال، وتسيطر على الميدان الاقتصادي، أما في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، يصبح دورها ينحصر في دور الاشراف، التنظيم، والمراقبة.

_ بصفة عامة طغت القيود القانونية على المخطط المحاسبي القديم، فمن جهة نجد أن هذا النظام وضع لتسيير وتنظيم الحياة الاقتصادية للدولة والمؤسسات، إلا أن النظرة القانونية تشير إلى أنه كان يخدم مصالح الدولة أكثر.

_ نجد أن المخطط المحاسبي القديم يعتمد كليا على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم بنود الميزانية، رغم ما يعاب على هذا المبدأ من عدم قدرة بياناته المحاسبية ترجمة الأحداث الاقتصادية والواقعية.

ثانيا. الأسباب الخارجية:

تستلزم الاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية، بهدف خلق ذلك الانسجام والتوافق في الأنظمة المحاسبية، من أجل وضع الاقتصاد الوطني على سكة الاندماج ومواكبة الاقتصاد العالمي، فحينما تحولت وظيفة الدولة من راعية للاقتصاد، إلى مشرفة ومراقبة عليه، وفي ظل الوضع الجديد، أصبحت المؤسسات الاقتصادية في بيئة معقدة تستوجب الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، ومن خلال تبني هذه المؤسسات لمعايير المحاسبية الدولية، يصبح لجوؤها إلى الأسواق المالية والبنوك الدولية، وتحقيق غاياتها وأهدافها أكثر واقعية.

المبحث الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة في بداية الستينات بموضوع الافصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، ذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قرارات على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من الدائرة الشركة مباشرة.

المطلب الاول: تعريف الإفصاح وانواعه:

تم التطرق من خلال هذا المطلب الى التعريف بالإفصاح وانواعه كالاتي:

أولا. تعريف الإفصاح المحاسبي: يوجد العديد من التعاريف للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

التعريف الاول: الافصاح هو عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة. (زيد، 2005، صفحة 577)

التعريف الثاني: حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي: إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وان عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية و المصطلحات المستخدمة فيها، وايضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من جهة نظر مستخدمي هذه القوائم. (زيد، 2005، صفحة 577)

التعريف الثالث: يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه النشر والعلانية للبيانات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية وعن حذف او كتمان اي معلومة ذات أهمية ومنفعة للمستثمرين، مع الأخذ في الاعتبار عدم سرد كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة لأن ذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد تلك القوائم مقارنة بالمنافع المرجوة منها. (زيد، 2005، صفحة 578)

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي هو عملية اظهار للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية دون حذف او تضليل للفئات التي تستخدم البيانات للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات.

ثانياً. انواع الإفصاح المحاسبي: يعد الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادراً ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، ويمكن القول إن انواع الإفصاح المحاسبي هي: (حسن، 2002، الصفحات 23-30)

_ **الإفصاح الكافي:** يعتبر من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم غير مضللة، اي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

_ **الإفصاح العادل:** يعني بتوفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافية الاطراف المعنية، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

_ **الإفصاح الشامل:** يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء اي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومة المعروضة أمر غير مستحب نظراً لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة وتجعل تكاليف إضافية بدون مبرر.

_ **الإفصاح الإلزامي:** يتم هذا الإفصاح وفقاً لما نصت عليه القوانين المختصة وذلك قد يكون على حساب معلومات اخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تولد الاهتمام الكافي لإظهارها.

_ **الإفصاح التثقيفي:** هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير المادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

_ **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يلائم حاجة مستخدمي القوائم والتقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها حيث ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم من ذلك أن تكون ذات قيمة ومنفعة لمستخدميها، وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

_ **الإفصاح الوقائي:** يعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

_ **الإفصاح الكامل:** يعني أن القوائم المالية المنشورة والايضاحات المتممة أن تتضمن أي معلومات اقتصادية تعتبر جوهرية بشكل كافي، وبهدف تحسين وضوح وجودة وكمية المعلومات الاقتصادية المفصح عنها فهو يزيد ملائمة ومصداقية المعلومات المالية.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي واساليبه:

تناولنا من خلال هذا المطلب الى مقومات الإفصاح المحاسبي واساليبه كالاتي:

أولا. مقومات الإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات التالية: (مطر، 1993، الصفحات 120-127)

- **المستخدم المستفيد للمعلومات المحاسبية:** أن تحديد الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تسمح بمعرفة الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وطريقة العرض، وبالتالي ينبغي إعداد تقارير مالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة الكفاءة في تفسير المعلومات.
- **توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية:** يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعداد وعرض وتقديم المعلومات لمستخدمها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب مع مراعاة عامل الدقة.
- **تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:** ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، بحيث تعد معلومة ملائمة لمستخدم ما إذا كان من الممكن الاستفادة منها في عرض معين.
- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من المعلومات في القوائم المالية، والملاحظات والملاحق، ومن المفاهيم التي تشكل قيدا على نطاق الإفصاح المحاسبي نجد مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم التكلفة التاريخية ومفهوم الحيطة والحذر.
- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:** إن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو تزايد الأطراف ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات المالية المتعلقة بنتيجة اعمال المؤسسة ومركزها المالي، والتي بدورها تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

ثانياً. أساليب الإفصاح المحاسبي:

يمكن تصنيف أكثر الأساليب شيوعاً للإفصاح على النحو التالي: (ضيف-الله، 2014، الصفحات 106-109)

_ **الإفصاح في صلب القوائم المالية:** يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب قائمة واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك، فالأصول والخصوم والنتيجة والأموال الخاصة يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حال ما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عالية من الدقة.

_ **استخدام المصطلحات والعرض المفصل:** تعتبر المصطلحات المستخدمة في صف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعنونة العناصر في تلك القوائم على زيادة فهم القارئ لتلك القوائم وإزالة الغموض فيها.

_ **الإفصاح عن الملاحظات والهوامش:** لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح العناصر الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، إلا أن الاستخدام المفرط للهوامش أو الايضاحات قد يعوق دون تطور القوائم المالية نفسها.

_ **استخدام الجداول والملاحق الاضافية:** يتم ابراز الجدول والملاحق الاضافية في التقارير المالية بشكل مستقل عن الايضاحات، حيث تعتبر المعلومات الواردة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية والايضاحات.

_ **استخدام الايضاحات أمام عناصر القوائم المالية، المعلومات المفترضة أو بين قوسين:** في حالة ما إذا كانت عناوين العناصر يمكن أن يتم بوضعها كملاحظة بين اقواس، بحيث تتبع عنوان تلك العناصر في القوائم المالية.

_ **أساليب مختلفة أخرى:** هناك أساليب أخرى إضافية ومهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي، بحيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، كما أن خطاب مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة أو توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذلك من أساليب الإفصاح.

المطلب الثالث: تعريف القوائم المالية وأهدافها.

تناولنا من خلال هذا المطلب التعريف بالقوائم المالية وأهدافها كالاتي:

أولا. تعريف القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشاة حيث ينظر للمعلومات الواردة منها بانها تقتبس المركز المالي للمنشاة وأدائها وتدفقاتها المالية. (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015)

ويعرفها كل من جون فرنسوا دي روبرت (Jean François des Robert) وفرنسوا ميشان (François Mechin)، وهيرفي بيوتو(Hervè puteaux) "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، غير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء والتغير في الوضعية المالية للمؤسسة عند اقفال الحسابات". (Jean Françcois des Robert. François Mechin, 2004, p. 12)

كما ان القوائم المالية تمثل محصلة النشاط للكيان خلال فترة زمنية معينة. وهي ملخص كمي للعمليات والاحداث المالية وتأثيرها علي أصول والتزامات المنشاة وحقوق ملكيتها وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية والمخرجات النهائية للعمليات المحاسبية. (نور، 2003، صفحة 43)

ويمكن اعطاء تعريف للقوائم المالية على انها تلك التقارير التي تعكس كل العمليات والأحداث عن طريق التبويب والتلخيص النهائي الديانات المحاسبية خلال موحدة معينة، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لعرض وايصال المعلومات إلى مختلف الاطراف لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

ثانيا. اهداف القوائم المالية: تمثلت اهداف القوائم المالية في الاتي: (صالح، 2007-2008، صفحة 182)

1. تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقق:
   - القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع.
   - بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع.
   - تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.
   - بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

2. تقويم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من اجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين واظهار قدرة عمليات المشروع على سداد التزامات الدائنين والموردين.
3. تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة في المستقبل (عمل تنبؤات).
4. الإفصاح عن اية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.
5. من أهدافها أيضا تقديم معلومات تمكن من اجراء المقارنة مع الفترات السابقة او مع مؤسسات أخرى.
6. تهدف القوائم المالية كذلك الى اظهار نتائج مسؤولية الإدارة او محاسبة الإدارة عن الموارد التي اودعت لديها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم مسؤولية الإدارة او محاسبة الإدارة انما يقومون بذلك بغية صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشاة او الانسحاب منها او بيعها او ما كانوا سيعيدون تعيين الإدارة او إحلال إدارة أخرى محلها،(العمري، 2013، صفحة 62)

المطلب الرابع: الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

تعتبر القوائم المالية وسيلة المحاسبة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية الى من هم خارج المؤسسة، ويجب على كل مؤسسة الإفصاح عن هذه القوائم للأطراف المستفيدة.

أولا. الإفصاح في الميزانية وجدول حسابات النتائج.

- **الإفصاح في الميزانية:** تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر هذه القائمة المعلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المؤسسة والتزاماتها لدائنيها وحق اعلان صافي أصول المؤسسة. (لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، 2007، صفحة 104) فحسب النظام المحاسبي المالي فان الميزانية تصف بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية:

1. جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن والمدينين الاخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).

- خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

2. في جانب الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة او المقترحة عقب تاريخ الاقفال، مع تمييز راس المال الخاص والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الاخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المؤونات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

3. في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.
- الفوائد ذات الأقلية.

4. معلومات أخرى تظهر في الميزانية او في الملحق:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة المدينة.
- مبالغ للدفع والاستلام.
- الشركة الام.
- الفروع.
- الشركات المساهمة في المجمع.
- جهات أخرى مرتبطة(مساهمين، مسيرين....).
- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن اجل كل فئة الأسهم.
- عدد الأسهم المرخصة الصادرة، غير محررة كليا.
- القيمة الاسمية للأسهم او الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي تملكها الشركة، فروعه والشركات المشاركة.
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيرات او عقود البيع.
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتيازات غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع او الاستلام).
- **الإفصاح في جدول حساب النتائج:** وفقا للنظام المحاسبي المالي فانه يجب على الأقل ادراج المعلومات التالية في حساب النتيجة (أيا كان النموذج المتبع حسب الطبيعة او حسب الوظيفة): (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، الصفحات 24-25)
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الاتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية(منتجات واعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لكل الى شركات المساهمة.

ثانيا. الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات راس المال.

- **الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة:** على المؤسسة اعداد جدول يتضمن ادخالات واخراجات الخزينة خلال الدورة خدمة للمستعمل، اذ يستطيع هذا الأخير من خلاله معرفة قدرة المؤسسة على جني خزينة واشباه الخزينة، ونظرا لأهميته خصص له معيار خاص وهو المعيار المحاسبي الدولي التاسع IAS7. مع العلم ان الخزينة تتكون من النقود الموجودة في صندوق المؤسسة والودائع تحت الطلب، اما اشباه الخزينة فتتكون هي الأخرى مما قامت به المؤسسة من توظيفات للأجل القصير. (بوتين، 2010، صفحة 79)

وحسب النظام المحاسبي المالي فجدول سيولة الخزينة يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة اثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وتتمثل في: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، صفحة 26)

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال عن اقتناء وتحصل لأموال عن بيع أصول طويلة الاجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأصول الخاصة او القروض).
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية الى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار او التمويل.

- **الإفصاح في جدول تغيرات رؤوس الاموال(جدول تغيرات الأموال الخاصة)**: يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي اثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، والهدف من هذه الوثيقة هو تمكين المستخدم او المستثمر من تحليل تغير أمواله خلال السنة المالية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، صفحة 26)

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة: حسب نص المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المعدل فان الجدول خصص لتغيرات الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات مع المساهمين (الملاك) كتوزيع الأرباح، زيادة راس المال، وان اظهار الإيرادات والأعباء المسجلة، يعني النتيجة الشاملة، في هذا الجدول غير مسموح به. (بوتين، 2010، صفحة 85)

وحسب النظام المحاسبي المالي فان المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، الصفحات 26-27)

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ثالثا. الإفصاح في ملحق الكشوف المالية:

يعتبر الملحق من القوائم المالية الأكثر أهمية، باعتبار انه يحتوي على معلومات توضيحية إضافية متى كانت هذه الأخيرة تكتسي طابعا هاما او كانت مهمة لفهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المفصح عنها.

ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخصيها في النقاط التالية: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، صفحة 27)

- الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية.

- مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، وجدول تغير رؤوس الأموال.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع او الشركة الام وكذلك المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعلومات.
- المعلومات ذات الطابع العام او التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

وفعلا فان الملحق يجب الا يشتمل الا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل اليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، الصفحات 41-43)

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية.
- جدول الاهتلاكات.
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.
- جدول المؤونات.
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند اقفال السنة المالية.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية المالية واعداد التقارير المالية IFRS/IAS وفق النظام المحاسبي المالي

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في جانفي 2010 وتضمن هذا النظام على الاطار التصوري للمحاسبة المالية ويشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجبه، كما اعطى مفهومها للمحاسبة المالية باعتبارها نظاما للمعلومات، وحدد المبادئ المحاسبية الواجب احترامها والالتزام بها، كما نص على مجموعة من القواعد الخاصة بتنظيم مهنة المحاسبة، ويصدر عن تطبيق هذا النظام قوائم مالية تتماشى مع معايير المحاسبية الدولية وتوفر معلومات بخصوص المركز المالي للمؤسسة وادائها والتغيرات الحادثة فيها.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية IAS

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وذلك من مواجهة متطلبات الممارسة وتوفر الحلول للمشكلات التي تواجه المحاسبين.

أولا. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

هي القواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الاعمال عند اعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، العرض

والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المالية والتدفقات النقدية، وايصال تلك المعلومات الى الأطراف المستفيدة منها. (لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعدد الجنسيات، 2004، صفحة 371)

ومن المعروف انه قبل تشكيل لجنة المعايير الدولية، كان هناك اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختلف البلدان، لذلك تعمل لجنة معايير المحاسبية الدولية علي وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي وبقية الوصول الى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة اصدار القوائم المالية. (شنوف، الصفحات 125-126)

ثانيا. عرض المعايير المحاسبية الدولية IAS:

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)الى غاية سنة 2009 واحد وأربعون(41) معيارا محاسبيا (IAS) والغي منها اثني عشر(12) معيارا وظهرت معايير جديدة معوضة وعددها ثمانية(8) معايير ابلاغ مالي (IFRS)، وكما اشرنا سابقا فقد تم اصدار (IFRS pour MPE) في جويلية 2009 وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك صدر (IFRS9) الذي يحل محل (IAS39).

والجدول التالي يوضح معايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم: 02:معايير المحاسبة الدولية (IAS)الصادرة عن (IASB)

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الاصدار
IAS1	عرض البيانات المالية	2003
IAS2	المخزون	2003
IAS3	استبدل بالمعيار IAS27.IAS28	.
IAS5	استبدل بالمعيار IAS1	.
IAS6	استبدل بالمعيار IAS15	.
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	1992
IAS8	الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والاخطاء	2003
IAS9	استبدل بالمعيار IAS38	.
IAS10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	2003
IAS11	عقود الانشاء	1993
IAS12	ضرائب على النتيجة	2000
IAS13	استبدل بالمعيار IAS8	.
IAS14	استبدل بالمعيار IFRS8	1981
IAS15	ملغى تماما	.
IAS16	التثبيتات المادية	2003

IAS17	عقود الايجار	2003
IAS18	نواتج الأنشطة العادية	1993
IAS19	منافع الموظفين	2002
IAS20	محاسبة الإعانات الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
IAS21	اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية	2003
IAS22	استبدال بالمعيارIFRS3	.
IAS23	تكاليف الاقتراض	1993
IAS24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	2003
IAS25	استبدل بالمعياريين IAS39.IAS40	.
IAS26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع القواعد	1987
IAS27	القوائم المالية الموحدة والمنفردة	2003
IAS28	المساهمة في المؤسسات الحليفة	2003
IAS29	المعلومات المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1989
IAS30	استبدل بالمعيار IFRS7	1990
IAS31	المساهمة في المؤسسات المساعدة	2003
IAS32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	2003
IAS33	حصة السهم من الارباح	2003
IAS34	التقارير المالية المرحلية	1998
IAS35	استبدل بالمعيار IFRS5	.
IAS36	انخفاض قيمة الاصول	2004
IAS37	المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة	1998
IAS38	الأصول غير الملموسة	2004
IAS39	الأدوات المالية: محاسبتها وقياسها	2003
IAS40	الاستثمارات العقارية	2003
IAS41	الزراعة	2000

المصدر: زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص59-60.

من الجدول رقم 2نلاحظ بأنه يحتوي على المعايير المحاسبة الدولية IASمن IAS1إلى IAS35 وموضوع كل معيار من هذه المعايير وسنوات التي تم اصدارها.

المطلب الثاني: مفهوم واعداد التقارير المالية IFRS

تعتمد كل دولة من دول العالم نظاما محاسبيا مختلف عن الاخر ولكن ذلك شكل بعض الصعوبات عند التعاملات المشتركة بين الدول مما أدى الى الحاجة لإيجاد نظام موحد، لذلك أنشئ نظام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتضمن ما يلي: (بوعلام، 2009-2010، صفحة 38)

- المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية IFRS والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبية الدولية IASBوقد صدر منها تسعة معايير لغاية 1جانفي 2010 وبتصرف المعنى الضيق للمعايير الدولية IFRSالى هذه المعايير؛
- المعايير المحاسبية الدولية IASوكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCقبل الإصلاح الذي مسها في سنة 2001م،حيث أصدرت لجنة واحد واربعون معيارا نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض هذه المعايير في معايير أخرى والغي البعض منها ،فانخفض عددها الى تسعة وعشرون معيارا ساري المفعول لغاية 1 جانفي 2010م.
- التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRICوقد صدر منها أربعة عشر تفسيرا لغاية 1جانفي 2010م.
- التفسيرات التي صدرت عن اللجنة الدائمة للتفسيرات SIC، وقد صدر منها أربع وثلاثون تفسيرا لغاية مارس 2002.

ونعرض فيما يلي معايير التقارير المالية IFRS:

الجدول رقم: 03:المعاييرالتقارير المالية الدولية IFRSالخاص بـ IASB

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور
IFRS1	تبنى معايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى مرة	2003
IFRS2	المدفوعات المستندة الى الاسهم	2004
IFRS3	تجميع الاعمال	2004
IFRS4	عقود التامين	2004
IFRS5	الأصول غير المتداولة التي تتم حيازتها بغرض البيع والعمليات غير المستثمرة	2004
IFRS6	استكشاف وتقويم الموارد الطبيعية	2004
IFRS7	الأدوات المالية (الافصاح)	2005

المصدر: زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص61.60.

مثل الجدول رقم 03 المعايير التقارير المالية الدولية IFRSالخاص ب IASBحيث بعرضها من IFRS1إلى IFRA7وموضوع كل منها وتاريخ إصدارها.

المطلب الثالث: معايير خاصة بالقوائم المالية

تشمل معايير اعداد وعرض القوائم المالية: معيار IAS1 (عرض القوائم المالية)، معيار IAS7 (قائمة التدفقات النقدية)، معيار IAS8 (السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء)، معيار IAS10 (الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)، معيار IFRS1 (تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة)

1. **عرض القوائم المالية IAS1**: يهدف هذا المعيار الى بيان أساس عرض القوائم المالية لضمان قابليتها للمقارنة، ولكي تكون ذات جودة عالية يجب ان تحوي علي معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، والقوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وآرائه خلال فترة معينة. (جمعة،حميدات و ابو نصار،محمد، 2008، صفحة 20)
2. **قائمة التدفقات النقدية IAS7**: يهدف المعيار الى ضمان توفير معلومات حول التغيرات في النقدية وشبه النقدية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية من خلال قائمة تدفقات النقدية ، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم علي قدرة المؤسسة على توفير النقدية، ويتم عرض التدفقات النقدية للدورة وفق طبيعة النشاط وذلك اما عن طريق التدفقات الناجمة عن الأنشطة العملياتية او تدفقات الأنشطة الاستثمارية او عن طريق تدفقات الأنشطة التمويلية . (يوسفي، 2010-2011)

3. **السياسات المحاسبية والتغيرات ي التقديرات والأخطاء IAS8**: من اجل زيادة وتعزيز ملائمة وموثوقية البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية ولزيادة قابليتها للمقارنة جاء هذا المعيار لتحقيق الأهداف التالية: (جمعة،حميدات و ابو نصار،محمد، 2008)
   - تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية.
   - توضيح المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية.
   - بيان المعالجة المحاسبية لتصحيح الأخطاء التي حدثت في الفترات السابقة وثم اكتشافها خلال الفترة الحالية.

4. **الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية IAS10**: يهدف المعيار الى بيان متى ينبغي على المؤسسة تعديل قوائمه المالية لتعكس الاحداث الواقعة بعد غلق السنة المالية، والمعلومات الواجب الإفصاح عنها حول تاريخ نشر القوائم المالية والاحداث بعد تاريخ الغل. (يوسفي، 2010-2011، صفحة 118)

5. **تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي لأول مرة IFRS1**: يهدف هذا المعيار الى ضمان ان القوائم المالية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية لأول مرة والقوائم المالية الانتقالية، يجب ان تحتوي على معلومات ذات جودة عالية وتحقق ما يلي: (جمعة،حميدات و ابو نصار،محمد، 2008، صفحة 480)

- الشفافية لمستخدميها وتوفير معلومات مقارنة للفترات المعروضة.
- توفر نقطة بداية ملائمة.

المطلب الرابع: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

أولا. من حيث الاطار المفاهيمي النظري: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015، صفحة 252)

1. **مجال التطبيق:** نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي يكون في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني (خاضعة للقانون التجاري والتعاونيات) ويكون ذلك بصفة اجبارية، بينما تطبيق معايير المحاسبية الدولية يكون بصفة اجبارية فقط في الشركات المدرجة في البورصة، اما بالنسبة للشركات الأخرى فهي مخيرة بما ان هذه اللجان المحاسبية الدولية لا تفرض الزامية تطبيق معاييرها، لكونها لا ترتبط بتشريعات خاصة، عكس SFR الذي يخضع للقانون التجاري.
2. **مستخدمو المعلومات المحاسبية:** يتفق كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية حول الأطراف والجهات المستفيدة والمهتمة بالمعلومات المحاسبية والمالية، خاصة الفئات الرئيسية على شاكلة المستثمرين والمساهمين الحاليين والمحتملين، المسيرين (مجلس الإدارة)، الجهات المالية المقرضة، إدارة الضرائب، الحكومة، الجمهور.

ثانيا. من حيث المبادئ والفروض المحاسبية الأساسية:

المبادئ المحاسبية والتي تم ذكرها والتي يقوم ويعتمد عليها النظام المحاسبي المالي الجديد، تتفق مع تلك المقررة في الاطار المفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية، غير ان الفرق في طريقة التقييم وفق التكلفة التاريخية التي يعتبرها SCF الطريقة الأساسية للتقييم، اما الطرق الأخرى مثل (طريقة القيمة العادلة)، فاستعمالها ينحصر في تقييم بعض الأدوات المالية، او وفق إعادة التقييم القانونية.

ثالثا. من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: (منصر عبد العالي و طرطار احمد، 2015، صفحة 253)

لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها من جعل المعلومات المنشورة والمعروضة في القوائم الختامية ذات منفعة، ثقة، مصداقية عالية بالنسبة لمستخدميها، وهي تتطابق وتتوافق مع تلك الخصائص المقررة والتي تتميز بها المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما كانت تهدف اليه الجهات التي سهرت على تبني ووضع النظام المحاسبي المالي في الجزائر للتنفيذ والتطبيق ابتداءا من 2010، الا وهو خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر اهتمام وفعالية.

رابعا. من حيث عرض القوائم المالية:

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية المعترف والمعمول بها دوليا، فيما يعرف بالمحاسبة الدولية والواردة في IAS/IFRS، وعددها 5 قوائم، ويمكن الإشارة الى الفروقات الجوهرية مقارنة مع المعايير الدولية في الجدول الاتي:

الجدول رقم: 04:المقارنة بين SCF وIAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية

القوائم المالية حسب المعايير IAS/IFRS	الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل او(صافي الربح او الخسارة)	حساب النتائج
قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الاضافية	الملحق

المصدر: مسعود درواسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011، ص14

نلاحظ من الجدول رقم 04 انه يمثل لنا مقارنة بين SCFو IFRS/IASمن حيث عرض القوائم المالية، حيث تتمثل القوائم المالية حسب المعايير IAS/IFRSفي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل أو صافي الربح أو الخسارة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، الايضاحات والجداول الاضافية) أما الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCFتتمثل في (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الاموال الخاصة، الملحق).

خامسا. من الناحية التقنية:

نحاول عقد مقارنة من حيث المعالجة المحاسبية والحلول المقترحة من طرف معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، والنظام المحاسبي المالي لبعض القضايا المهمة المطروحة في المحاسبة كما هو مبين في الجدول ادناه:

لجدول رقم: 05:مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)والنظام المحاسبي المالي الجزائري.

بعض القضايا المطروحة محاسبيا	المعالجة حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	المعالجة حسب النظام المحاسبي الجديد
شكل الميزانية وطرق عرض عناصرها	-تقدم الميزانية في شكل قائمة او في شكل جداول. -ترتب الأصول حسب درجة سيولتها. -اما الخصوم فترتب حسب درجة استحقاقها، بالإضافة الى مبدا السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.	-تقدم الميزانية في شكل جدول. -عرض الأصول والخصوم يتم بنفس طريقة IAS/IFRS
تصنيف الاعباء	تصنف حسب طبيعتها او حسب الوظائف، وفي حال تقديم جدول حسابات النتائج حسب التصنيف الوظيفي بتعين تقديم بيانات	نفس كيفية التصنيف حسب IAS/IFRS

	ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخصوصا مخصصات الاهتلاكات والمصاريف الخاصة بالعاملين.	
جدول تدفقات النقدية	يعرض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة اثناء الدورة المالية وذلك حسب مصدرها: -التدفقات النقدية المتعلقة بالاستغلال حسب الطريقة المباشرة او غير المباشرة. -التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار. -التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل.	نفس كيفية التصنيف حسب IAS/IFRS
تقييم المخزونات	تقييم المخزون ينبغي ان يتم بإحدى الطريقين: -الوارد أولا الصادر اولا (FIFO). -التكلفة المتوسطة المرجحة (CUMP) واذا كانت بنود المخزون قابلة للتمييز، في هذه الحالة يتم تحديد تكلفة المخزون لهذه البنود بدقة.	يفضل استخدام الوارد الصادر أولا، او التكلفة المتوسطة المرجحة.
التناول عن الاستثمارات	يتوقف حساب الاهتلاك بمجرد اتخاذ قرار التنازل عن الاستثمار	يتم حساب الاهتلاك الى غاية تاريخ التناول الفعلي.
قروض الايجار	يتم تسجيلها ضمن عناصر الاصول	يتم تسجيلها ضمن عناصر الاصول
إعادة تقييم القيم الثابتة المعنوية	يمكن إعادة التقييم اذا كان هناك سوق نشطة خاصة بالقيم المعنوية، تمكن من معرفة القيمة العادلة	يتم وفق نفس الشرط المحدد من طرف IAS/IFRS
تكاليف التطوير	تسجل ضمن الأصول باعتبارها اصولا معنوية	تسجل بنفس طريقة IAS/IFRS
المؤونات القابلة للتوزيع على عدة	لا يمكن توزيع او تقسيم المؤونة	يمكن توزيع المؤونات الكبرى على عدة سنوات حتى لا تؤثر تعالج بنفس طريقة IAS/IFRS
المؤونات الخاصة بإعادة الهيكلة	لا يمكن اعداد مؤونة خاصة بإعادة الهيكلة وانما التكاليف الخاصة بها تحمل مباشرة	تعالج بنفس طريقة IAS/IFRS
تحقيق الايراد	بيع السلع: يتحقق إذا توفرت الشروط التالية: -عند تحويل المنافع والاخطار المنتظرة من الشيء محل البيع الى الغير. -إمكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة. -عدم وجود سيطرة إدارية من طرف المؤسسة على السلع محل البيع. تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بالإيراد اعتمادا على نسبة انجاز تقديم الخدمات بتاريخ القوائم المالية، ان كان بالإمكان قياسها بموثوقية.	يتحقق بتوفر نفس الشروط والضوابط المحددة من طرف IAS/IFRS

البيانات القطاعية	ينبغي ان تقدم حسب قطاع النشاط او القطاع الجغرافي.	بنفس الطريقة المحددة من طرف IAS/IFRS

المصدر: احمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديدSCF ، الإطار النضري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص 255، 256، 257.

يمثل الجدول رقم 5 مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRSوالنظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث تم عرض بعض القضايا المطروحة محاسبيا وكيفية معالجتها حسب معايير المحاسبة الدولية IFRS/IASوالنظام المحاسبي الجديد.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال هذا الفصل والذي كان يتمحور حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حيث تطرقنا بالدراسة الى المفاهيم العامة المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ثم الى الإفصاح المحاسبي وكذا القوائم المالية، حيث ان الإفصاح المحاسبي هو عملية اظهار المعلومات لمستخدمي القوائم المالية في المؤسسة وهذه العملية تتوافق الى حد ما بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية. ومنه نستنتج ان الهدف الأساسي للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإفصاح المالي هو اعداد قوائم مالية لغرض إيصال معلومات أكثر وضوحا ودقة ومصداقية الى المستثمرين والغير لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

الفصـل الثاني

دراسة ميدانية لمجموعة من المهنيين والأكاديميين

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الإطار التطبيقي و الدراسة الميدانية لموضوع البحث تدعيما للجانب النظري، والذي يشير إلى دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية، ومن خلالها اسقاط جوانب الدراسة النظرية على ارض الواقع، ولا يمكن إجراء ذلك دون الاستعانة بإطار منهجي يساهم في تأطير وتحديد وتنظيم المعلومات المتحصل عليها، بهدف استخلاص نتائج ميدانية عملية تؤدي إلى اثبات أو نفي صحة الفرضيات الموضوعة لهذه الدراسة، ولقد استخدمنا أسلوب العينة، وذلك الاختبار فرضيات الموضوع من خلال استبيان الوجه للمحاسبين والمدققين وأساتذة جامعيين، ثم تفريغ وتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين هي كالتالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة

يتناول هذا المبحث المنهجية والأدوات المستخدمة في دراسة الميدانية، حيث يوضح كيفية تصميم الدراسة وتنفيذها، بدءًا من تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة، وصولًا إلى جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة.

في المطلب الأول نقدم تعريف عام بميدان الدراسة، سنستعرض مجتمع الدراسة وعينة البحث، مع التركيز على وصف وخصائص مجتمع الدراسة وأهمية اختياره. كما سنوضح كيفية اختيار العينة، حجمها، والمعايير المستخدمة لضمان تمثيل دقيق للمجتمع، أما فالمطلب الثاني يتم فيه تحديد متغيرات الدراسة، النموذج التصوري، وفرضيات الدراسة. وفي المطلب الاخير، سنتناول أدوات جمع البيانات، مع التركيز على أداة الاستبيان والمراحل التي مر بها إعدادها. سنناقش أيضًا كيفية حساب صدق وثبات الاستبيان لضمان موثوقية النتائج. وأخيرًا سنحدد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات، بما في ذلك البرامج الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة

يُعد فهم مجتمع الدراسة خطوة أساسية لضمان دقة وموثوقية البحث العلمي. في هذا المطلب، سنستعرض ثلاثة جوانب رئيسية لمجتمع الدراسة: وصف المجتمع، خصائصه، وأهميته بالنسبة للبحث. هذه الجوانب تساعد في تحديد النطاق الذي يغطيه البحث وتوضيح لماذا يعتبر هذا المجتمع مناسبًا لدراسة الفرضيات أو الأسئلة البحثية المطروحة.

أولاً: وصف مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه:" جميع مفردات الظاهرة المراد دراستها، سواء أكانت هذه المفردات بشراً أو غير ذلك" (مصطفى نمر دعمس، ، 2008، ص 201)

ويتمثل المجتمع الإحصائي لأغراض هذه الدراسة المهنيين والباحثين الأكاديميين في مجال في المحاسبة والمالية اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة على معيار التخصص في المجال وموضوع المحاسبة، فانحصر جمهور العينة في عدد من المحاسبين في القطاع الاقتصادي الخاص والعام، بالإضافة إلى مجموعة من المهنيين والمحاسبين (مكاتب محاسبة بولاية المسيلة)، فكان مجتمع الدراسة كما يلي:

- محاسبي القطاع الاقتصادي الخاص والعام.
- الخبراء، المحاسبين، مدققين، أساتذة الأكاديميين ومناصب أخرى.

ثانيا: عينة الدراسة

في العينة يمكن الاكتفاء بعدد معين من ومفردات المجتمع، ودراستهم وعند التوصل الى نتائج يمكن تعميم هذه النتائج على جميع افراد المجتمع، وباختصار فان العينة هي عبارة عن جزء أو قسم من المجتمع الدراسة. (مصطفى طويطي 2018،ص 19)

تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة الدراسة من مجتمع المهنيين والباحثين الأكاديميين في مجال في المحاسبة والمالية

تم تحديد حجم العينة بـــ 30 فرد. هذا الحجم تم اختياره لتمثيل عينة كافية من مجتمع الدراسة حيث بعد الانتهاء من اعداد الاستبيان في صورته النهائية، قمنا بتوزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح مختلف النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات:

الجدول رقم: 06: مختلف النتائج الخاصة بعملية توزيع واسترجاع الاستبانات.

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات غير مسترجعة	عدد الاستبانات غير الصالحة للدراسة	**(عدد الاستبيانات المقبولة)**
30	30	0	0	**30**
100,00%	100,00%	0,00%	0,00%	100,00%
نسبة الردود%= (عدد الاستبيانات المقبولة / عدد الاستبيانات الموزعة)*100				

المصدر: من إعداد الطالبتين

نسبة الردود = 100.00% وهي نسبة عالية تدل على أن عينة الدراسة مطلعة ولديها اهتمام كبير بموضوع الدراسة، إضافة الى أن الأسئلة الاستبيان كانت واضحة وسهلة الفهم وأن العينة تم اختيارها بشكل جيد وتمثل الشريحة المستهدفة، مما يعزز مصداقية النتائج والتوصيات المستخلصة من هذا الدراسة.

الشكل (03): يبين توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة

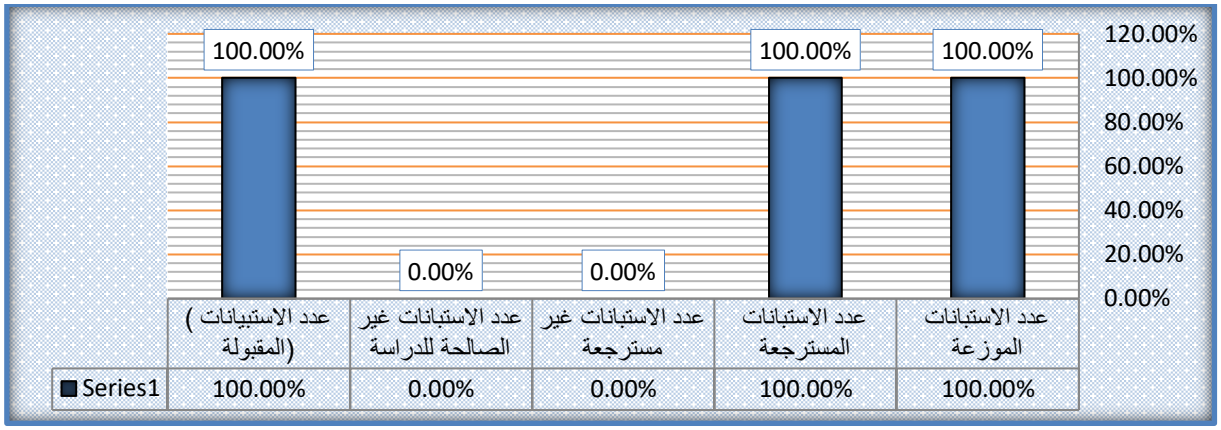

المطلب الثاني: متغيرات والنموذج التصوري للدراسة:

يشكّل هذا المطلب جوهر الدراسة الميدانية، حيث سيتمّ تحديد العوامل المؤثرة على موضوع الدراسة وُربطها بعلاقات منطقية، مُكوّنةً النموذج التصـــوري الذي ســـيتمّ اختباره من خلال فرضـــيات تُحدّد التوقعات من الدراسة.

أولاً: متغيرات الدراسة:

في إطار بحثنا الحالي، نركز على تحليل العلاقة بين نوعين من المتغيرات: المتغير الأول هو المتغير المســـتقل، ويمثل العنصر الذي ننوي استكشاف تأثيره على المتغير الثاني هو المتغير التابع، والذي يعبر عن الجانب في الدراسة الذي نتطلع إلى فهم كيف يتأثر بالمتغير المستقل.

ويمكن تلخيص هذه المتغيرات فيما يلي:

- **المتغير المستقل: مقومات النظام المحاسبي المالي**
- **المتغير التابع: الإفصاح عن القوائم المالية**

ثانياً: نموذج التصوري للدراسة:

ويمكن توضيح النموذج التصوري للدراسة ومتغيرات الدراسة والعلاقات الارتباطية المفترضة بينهما كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (04): يبين تمثيل بياني لـ نموذج التصوري لموضوع الدراسة

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

النموذج التصوري للدراسة، الذي تم تمثيله في الشكل البياني أعلاه، يبرز كيفية تفاعل المتغير المستقل والمتغير التابع. في دراستنا، حيث نفترض وجود علاقات ارتباطية ذات تأثير إيجابي بين المتغيرين في سياق الواقع الميداني للدراسة مما يوفر قاعدة بيانات شاملة ومتنوعة تساعد في تحليل وفهم العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

المطلب الثالث: أدوات جمع بيانات وأساليب التحليل الإحصائي

أولا: أدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات

إعداد أي دراسة ميدانية يتطلب جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة. باستخدام أدوات البحث العلمي كالاستبيان، المقابلة، الملاحظة... الخ وفي في هذه الدراسة اعتمدنا على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة. ويعرف الاستبيان " بأنه الأداة الأكثر استخداما في البحوث الاجتماعية والإنسانية إذ يعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائه على مجموعة من الأسئلة أو العبارات ويطلب من المستجوبين الإجابة عليها ويتم توزيع الاستبيان عادة باليد أو من خلال ارسالها الى المستجوبين عبر البريد او وسيلة اخرى تلبي الغرض المطلون من الاستبيان". (د. طويطي مصطفى، د. وعيل ميلود، 30 جوان 2014. ص 28) ويعرف أيضا باختصار بأنه" مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين" (محمد عبيدات وآخرون ، 1999، ص 66.)

لتصميم الاستبيان لا بد من تحديد أهداف في ضوء إشكالية البحث وتحويلها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية؛ حيث يرتبط كل سؤال فرعي بجانب من جوانب الإشكالية ثم يتم إسقاطه على فرضيات الدراسة، وتم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات حيث وروعي في تصميمه ما تم تناوله في الجانب النظري وأيضا على ضوء المراجعة الشاملة للدراسات السابقة. ومراعاة لبعض النقاط كوضوح العبارات وسهولة فهمها، وأيضا تم عرضه ومراجعته مع الاستاذة المشرفة وقمنا ومن خلال أراءها وتوجيهاتها واقتراحاتها بإجراء إضافات وتغييرات في

بعض العبارات وهذا من أجل دقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمولها لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها. وفي الأخير خلصنا إلى بناء الاستبيان ليصبح في صورته النهائية متكون من 19 عبارة ولقد تم تقسيمه في شكله النهائي إلى جزأين سبقتهما مقدمة تعريفية توضح للمستقصي الغرض من الدراسة وتقدم له إرشادات وتعليمات لملء الاستبيان، إضافة إلى طمأنته على سرية المعلومات واستخدامها لأغراض البحث العلمي وفيما يلي شرح مختصر لتلك الأجزاء وفق الوجدول التالي:

الجدول رقم: 07: هيكل أداة الدراسة (الاستبيان)

الجزء الأول	المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية	عدد العبارات
الجزء الثاني	المحور الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي	من عبارة رقم 01 الى عبارة رقم 11
	المحور الثالث: الإفصاح عن القوائم المالية	من عبارة رقم 01 الى عبارة رقم 08
مجموع عبارات الاستبيان		(19) عبارة

المصدر: من إعداد الطالبتين

ووفقًا للدراسات السابقة التي تطرقنا إليها في دراستنا الحالية، فإن معظمها تعتمد على مقياس ليكارت (Likert Scale)الخماسي، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل البدائل التالية: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وفي دراستنا فانه روعيَ في صياغة عبارات الاستبيان طريقة تتيح للمستجوبين فرصة الإجابة عنها بكل وضوح واستخدمنا نفس المقياس (من درجة01-درجة05) ويرمز لها رقميا خلال ادخال البيانات للبرامج الحاسوب ب (1،2،3،4،5) على التوالي:

الجدول رقم: 08: توزيع درجات مقياس المستخدم في الاستبيان

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة/الترميز	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقياس ليكرت (Likert Scale)

ولتسهيل تحليل ومناقشة أراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات ومحاور الاستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة وتم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

المدى العام: لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في استبيان الدراسة تم حساب المدى:(أعلى درجة في مقياس-أدني درجة في مقياس) = (5-1) =4 وللحصول على طول الخلية الصحيح نقوم بقسمة المدى العام على عدد دراجات الموافقة وذلك على نحو التالي:5/4=0.8 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة

للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى وهكذا مع كل درجات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم: 09: تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	درجة المقياس	مستوى الموافقة
من 01 إلى 1.80 درجة	غير موافق بشدة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	محايد	درجة متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة عالية
من 4.21 إلى 5 درجة	موافق بشدة	درجة عالية جدا

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مقياس ليكرت الخماسي

اضافة الى تحديد الاتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا ايضا نقوم ترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار اقل قيمة للانحراف معياري (اقل تشتت) بينهما.

ثانيا: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة التطبيقية

01-. إجراء اختبار كشف نوع التوزيع بيانات المستجوبين

بعد انتهاء من جمع الاستبيانات، تم تنظيمها وترتيبها وتفريغها في البرنامج الاحصائي SPSSحيث يوفر هذا الاخير العديد من الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات مما يُمكن من الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة ومن أجل معالجة صحيحة لبيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة ومن أجل اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة، فانه يجب أولاً تحديد ما إذا كان بيانات المستجوبين نحو المتغيرات التي يتم دراستها تتبع التوزيع الطبيعي أم من التوزيعات الاحتمالية أخرى.

تفيد عملية تحديد نوع توزيع البيانات في اختيار نوع الأساليب الاحصائية الملائمة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات لأنه يوجد نوعين من الأساليب الاحصائية **وهي**: أساليب احصائية **معلمية** والتي تشترط أن تتبع البيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان (متغيرات الدراسة) للتوزيع الطبيعي. وأساليب احصائية **اللامعلمية** والتي لا تشترط أن تتبع البيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان (متغيرات الدراسة) للتوزيع الطبيعي. وهناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع التوزيع البيانات الاستبيان منها: (أبو زيد، محمد خير سليم، 2005 ، ص 156)

أ- طريقة اختبار كولومنجوروف –سـيمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) يسـتخدم إذا كان عدد العينة أكبر أو يساوي من 50.

ب- طريقة اختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk) يستخدم إذا كان عدد العينة أقل من 50.

ولكل اختبار له قيمة احتمالية يرمز لها بالرمز (sig) من خلالها يتم الحكم على نوع التوزيع وهذا بمقارنتها مع مسـتوى الدلالة (0.05) حيث: كالقاعدة العامة المعمول بها في حالة كشـف عن نوع التوزيع البيانات هي: (أسامة ربيع أمين، ، 2008، ص 121.)

- إذا كانت قيمة (sig) أقل من 0.05، فإن بيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي
- إذا كانت قيمة (sig) أكبر من 0.05، فإن بيانات العينة نحو متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

وفيما يلي نتائج كشف نوع توزيع بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة:

الجدول رقم: 10: يبين نتائج اختبار نوع توزيع البيانات المستجوبين نحو المتغيرات للدراسة

بيانات المستجوبين نحو متغيرات	Kolmogorov-Smirnov[a] اختبار كولومنجوروف –سيمرنوف			Shapiro-Wilk اختبار شابيرو ويلك			نوع التوزيع بيانات كل محور
	القيمة الإحصائية للاختبار	Df درجة الحرية	Sig. القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية للاختبار	Df درجة الحرية	Sig. القيمة الاحتمالية	
بالمتغير المستقل	**0,106**	**30**	**0,200***	**0,98**	**30**	**0,557**	يتبع التوزيع طبيعي
بالمتغير التابع	**0,161**	**30**	**0,062**	**0,924**	**30**	**0,193**	يتبع التوزيع طبيعي
القاعدة: إذا كانت قيمة sig أكبر من 0.05 فان البيانات المستجوبين نحو ما تضمنه محور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 28

ومن خلال الجدول أعلاه نجد: وبما أن افراد عينة الدراسـة أقل من 50 فرد فإننا نسـتدل ب نتائج اختبار (Shapiro-Wilk). وتظهر نتائجه أن القيمة الاحتمالية (sig) لبيانات المسـتجوبين نحو محاور الاسـتبيان (متغيرات الدراسـة) هي أكبر من (0.05)، حيث: بالنسـبة لبيانات المسـتجوبين نحو المحور 01: مقومات النظام المحاسبي المالي نجد أن قيمة الاحتمالية بلغت قيمة (SIG=0.200) وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05 وعليه ووفق القاعدة أعلاه فأن بيانات العينة نحو المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي. وبالنسـبة لبيانات المسـتجوبين نحو المحور 02: الإفصـاح عن القوائم المالية نجد أن قيمة الاحتمالية بلغت قيمة (SIG=0.062) وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05 وعليه ووفق القاعدة أعلاه فأن بيانات العينة نحو المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي.

الاستنتاج: وبما أن البيانات المستجوبين تتبع التوزيع **الطبيعي** فإنه في دراستنا سنستخدم الأساليب الإحصائية المعلمية لـ تحليل إجابات وأراء أفرد العينة واختبار الفرضيات الدراسة وفيما يلي شرح للأساليب الإحصائية المعلمية المستخدمة في الدراسة.

02-. اساليب المعالجة الإحصائية لبيانات المستجوبين

وتم استشارة أساتذة متخصصين في الجوانب الإحصائية ومعالجة البيانات لغرض مساعدتنا في اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها، وهذا بالاستعانة برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (**SPSS: V28**) **Statistical Package for the Social Sciences** حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف الاحصائي لبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة،
- **الرسوم البيانية:** من أجل عرض القيم المؤشرات الإحصائية بيانيا كي يسهل فهمها أكثر.
- **المتوسط الحسابي:** وهو أحد مقاييس النزعة المركزية وهو مجموع القيم مقسم على عددها؛ فهو يعبر عن تمركز إجابات العينة حول قيمة معينة وتكون محصورة من (01- 05 درجات) تبعا لدرجات المعطاة لبدائل لمقياس ليكارت المستخدم في الاستبيان. ويستخدم. ايضاً في تحديد الاتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان ومستويات توفر وتطبيق المتغيرات في المؤسسة محل الدراسة الميدانية وتم استعانة بقيم المتوسط الحسابي أيضل في ترتيب العبارات المحاور الاستبيان من خلال أهميتها في المحور وهذا بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري (أقل تشتت) بينهما
- **الانحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي.
- **معامل الثبات ألفا كرو نباخ:** وذلك لاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة (الاستبيان) في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة؛ المجالات المختلفة لدرجة الثبات ل معامل الفا كرو نباخ هي: - a <0.6 (غير كافية)، إذا كانت قيمه بين 0.6 <a 0.65> (ضعيفة)، إذا كانت قيمه بين 0.65 <a 0.70> (مقبولة نوعا ما) وإذا كانت قيمه بين 0.70 <a 0.85> (حسنة) وإذا كانت قيمه بين0.85 <a 0.90> (جيدة) وإذا كانت أكبر من 0.9 تكون قيم الثبات ممتازة.(Mana carricano et Fanny Poujol , ,2009, p53)
- **تحليل الانحدار (Regression analysis):** أداة إحصائية قوية ومرنة تستعمل لتحليل العلاقة الارتباطية بين متغير تابع واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة ويستعمل.(عايدة نخلة رزق الله، ، 2002، ص 210-211)

✍ لتحديد ما إذا كان المتغير المستقل قادر على شرح تغيرات معنوية في المتغير التابع: أي هل توجد علاقة؟

- لتحديد كمية الاختلاف في المتغير التابع التي يمكن شرحها بواسطة المتغير المستقل: أي ماهي قوة علاقة؟
- لتحديد البناء أو شكل العلاقة: أي ماهي المعادلة الرياضية التي تربط المتغير المستقل أو عدة متغيرات مستقلة مع المتغير التابع؟
- للتنبؤ بقيمة المتغير التابع
- ومن المؤشرات الإحصائية للانحدار والتي تساعد على تفسير العلاقة بين المتغيرات ما يلي:

- **.معامل الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson)** ، ويستخدم لقياس اتجاه وقوة العلاقة الخطية بين المتغيرين وتقع قيمة معامل الارتباط بين −1 الى +1 وهذه القيمة تدل على قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرين، فاذا كنت القيمة كبيرة كافية بغض النظر عن الإشارة فإن العلاقة بين المتغيرين قوية، أما إشارة معامل الارتباط فإنها تدل على اتجاه العلاقة بين المتغيرين فاذا كانت الإشارة موجبة فان زيادة قيم أحد المتغيرات ترافقها زيادة في المتغير الأخر أي العلاقة بينهما طردية والعكس صحيح، ويمكن تقسيم مجالات قيمة معامل الارتباط:

أقل او يساوي 0.30	ضعيفة
من 0.3 الى 0.7	متوسطة
أكبر من 0.7	عالية

- **اختبار لعينة واحدة (one Sample t-test)** : يتم استخدام اختبار ت لعينة واحدة (one Sample t-test) لاختبار الفرضيات الإحصائية حيث يفيد هذا الاختبار في الكشف عما إذا كان هناك فرق(دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة نحو كل محور(متغير) من الاستبيان والمتوسط الفرضي (χ= 03) حيث هذا الاخير يمثل قيمة محايد في سلم ليكارت (محايد=03) ولاتخاذ القرار فيما يتعلق بالدلالة إحصائية باستخدام الاختبار (T-Test): نجد

- إذا كانت قيمة الفرق [($\bar{x}$ − 03)]غير دال احصائيا أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig، أكبر من المستوى الدلالة (0.05)، فإننا نقبل **الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0)** ونرفض **الفرضية الإحصائية البديلة(H_1)**
- أما إذا كانت قيمة الفرق [($\bar{x}$−03)]دال احصائيا أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من المستوى الدلالة (0.05)، نرفض **الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0)** ونقبل **الفرضية الإحصائية البديلة(H_1)**

ثالثا: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

يقوم كثير من المهتمين في مختلف ميادين العلوم كالعلوم الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والطبية وغيرها بأجراء التحليلات الإحصائية لبياناتهم المختلفة وإن القيام بمثل هذه التحليلات الإحصائية بالطرائق اليدوية ليس سهلاً وخاصةً إذا كان حجم البيانات كبيراً. وعلى كل حال لم تعد هناك مشكلة مع تطور أجهزة الحاسوب

وتصميم البرامج الحاسوبية للقيام بالتحليلات الإحصائية البسيطة والمعقدة.(محمد بلال الزعبي، عباس الطلافحة، ، 2012، ص: 30.) وهناك العديد من البرامج التي يمكن الاعتماد عليها كتقنيات حديثة في تحليل البيانات، حيث تسهل حساب كل الاختبارات الإحصائية بطريقة دقيقة وسريعة خالية من الأخطاء ولهذه البرامج أهمية كبيرة فهي تساعد على إدخال وتنظيم البيانات عن طريق وضعها في مجموعة من الجداول وتساعد أيضا في اعداد التقارير عن تحليل البيانات بشكل دقيق ومن بين البرامج المستخدمة في دراستنا هي:

01- برنامج EXCEL : يُعتبر برنامج EXCEL من أهم أنواع برامج التحليل الإحصائي، وهو مصمم من طرف شركة مايكروسوفت(microsoft) وهو برنامج خاص بالعمليات الحسابية وتم استخدامه في التمثيل البياني لنتائج بعض البيانات والمعلومات الناتجة من خلال بيانات العينة حول الاستبيان خاصة وأنه يعطي مرونة أكثر لتغيير إعدادات التمثيل البياني. وله عدة إصدارات متعددة وفي دراستنا استخدمنا نسخة 2019.

02- برنامج (Statistical Package for the Social Sciences) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصارا بـ SPSS، هو: عبارة عن حزمة حاسوبية متكاملة لتسجيل البيانات وتحليلها. ويستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، ولا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنه أنشأ أصلاً لهذا الغرض، ولكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائية وقدرته الفائقة في معالجة البيانات، وتوافقه مع معظم البرمجيات المشهورة جعل منه نظاما فعالا لتحليل شتى أنواع بيانات البحوث العلمية وله عديد من المميزات، ويدرس في كثير من الجامعات، وهو مستخدم بشكل شائع من الباحثين، تم حيازته من قبل شركة IBM سنة 2009 وقد ظهرت أول نسخة له سنة 1968 وهناك عدة إصدارات تختلف فيما بينها باختلاف أنظمة – **الويندوز**– WIN وكذا إضافات في الاختبارات الإحصائية وفي دراستنا الحالية تم الاعتماد على الإصدار رقم (SPSS: V 28). ويمكن تحميله من الموقع التالي:

https://www.ibm.com/support/pages/downloading-ibm-spss-statistics-28010

03- برنامج JASP هو برنامج مجاني ومفتوح المصدر للتحليل الإحصائي تدعمه جامعة أمستردام. وهو مصمم ليكون سهل الاستخدام ويقدم إجراءات التحليل الاحصائي باستخدام المنهج الكلاسيكي والبيزي. تم استخدامه في دراستنا للحصول على بعض تمثيلات البيانات خلال حساب الاختبارات الاحصائية والغير موجودة في برنامج spss ويمكن تحميله من الموقع التالي

. https://jasp-stats.org/download:

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

نتناول ضمن هذا المحور بالعرض والتحليل لبيانات أداة الدراسة، من حيث المعالجة الإحصائية للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، ثم نجري تحليلاً مفصلاً رقميًا وبيانيًا لخصائص وسمات عينة الدراسة، إضافة الى تحليل عبارات ومحاور الاستبيان ومدى توفر وتطبيق مغيرات الدراسة بالواقع العملي بميدان الدراسة.

المطلب الأول: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

ضمن هذا العنصر سوف نجري مجموعة من الاختبارات الإحصائية للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

يقصد بصدق أداة الدراسة؛ أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، **أما الثبات** فيشير على مدى ثبات نتائج الاستبيان أي أن يكون الاستبيان قادرا على أن يحقق دائما نفس النتائج فيما لو كررت عمليات توزيع الاستبيان أكثر من مرة واحدة.

أولا: حساب صدق أداة الاستبيان

وقمنا بالتأكد من صدق عبارات الاستبيان من خلال **صدق الاتساق الداخلي** يهدف إلى معرفة مدى قدرة كل مجموعة من عبارات المحور أو البعد على قياس متغير بوضوح.

وإحصائيا نعبر عن الصدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون Pearson وهذا الأخير محصور بين (-1) و(+1)، ويكون معامل الارتباط بيرسون ذو دلالة إحصائية إذا كانت قيمة(sig) المصاحبة لكل معامل ارتباط بيرسون أقل تساوي مستوى الدلالة: 0.05 أي توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين العبارة ومحورها أي بعبارة أخرى أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه، أي أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم(مضمون) المحور أو البعد الذي تنتمي إليه. وفيما يلي نتائج حسابات الصدق الاتساق الداخلي:

01. صدق الاتساق الداخلي: لعبارات المحور الأول : مقومات النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم: 11: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل (المحور الأول)

Correlation de Pearson				Correlation de Pearson			
النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط	رقم العبارات	النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط	رقم العبارات
دال	**0,000**	**0,497****	العبارة رقم 08	دال	**0,000**	**0,668****	العبارة رقم 01
دال	**0,000**	**0,528****	العبارة رقم 09	دال	**0,000**	**0,488****	العبارة رقم 02
دال	**0,000**	**0,483****	العبارة رقم 10	دال	**0,000**	**0,569****	العبارة رقم 03

العبارة رقم 04	0,716**	0,000	دال	العبارة رقم 11	0,454**	0,001	دال
العبارة رقم 05	0,324*	0,022	دال				
العبارة رقم 06	0,587**	0,000	دال				
العبارة رقم 07	0,660**	0,000	دال				
دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لبعدها ** تدل في برنامج SPSS على وجود دلالة الاحصائية وعدم وجود ** تدل على عدم وجود دلالة الاحصائية							
قـــاعدة: إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة،0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي. بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالمحور، تمتاز بالاتســـاق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصـــائيا، إذ أن القيمة الاحتمالية (SIG) للقيم الإحصـائية لمعاملات الارتباط بيرسـون في كل عبارة من عبارات المحور هي أقل من مسـتوى دلالة 0.05 فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 13 مع محورها بلغ قيمة0.491 r=وهو دال إحصـــائيا لأن قيمة sig=0.000 هي أقل من 0.05 ونفس المقـارنة مع باقي العبـارات. وعليـه يمكننـا القول بأن عبـارات المتغير المسـتقل: المتعلق بقياس 01: مقومات النظام المحاسـبي المالي تمتاز كلها بالاتسـاق الداخلي وصـادقة لما وضـعت لقياسـه وبذلك لا نسـتثني أي عبارة منها في التحليل، ومن ثم يمكننا الاعتماد عليها في تحليل الاحصـائي لبيانات المستجوبين واختبار فرضيات الدراسة.

02. – صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني : الإفصاح عن القوائم المالية

الجدول رقم:12:يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

Correlation de Pearson			رقم العبارات	Correlation de Pearson			رقم العبارات
النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط		النتيجة	Sig. القيمة الاحتمالية	قيمة معامل ارتباط	
دال	0,000	0,664**	العبارة رقم 05	دال	0,001	0,454**	العبارة رقم 01
دال	0,000	0,575**	العبارة رقم 06	دال	0,000	0,568**	العبارة رقم 02
دال	0,000	0,561**	العبارة رقم 07	دال	0,000	0,481**	العبارة رقم 03
دال	0,000	0,593**	العبارة رقم 08	دال	0,003	0,410**	العبارة رقم 04
دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لبعدها ** تدل في برنامج SPSS على وجود دلالة الاحصائية وعدم وجود ** تدل على عدم وجود دلالة الاحصائية							

قـــاعدة: إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة،0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي. بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المتعلقة بالمحور، تمتاز بالاتســـاق الداخلي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصـــائيا، إذ أن القيمة الاحتمالية (SIG) للقيم الإحصـائية لمعاملات الارتباط بيرسـون في كل عبارة من عبارات المحور هي أقل من مسـتوى دلالة 0.05 فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 10 مع محورها بلغ قيمة r=0.640 وهو دال إحصـــائيا لأن قيمة sig=0.000 هي أقل من 0.05 ونفس المقـارنـة مع بـاقي العبـارات. وعليـه يمكننـا القول بأن عبـارات المتغير التابع: المتعلق بقياس المحور 02: الإفصـاح عن القوائم المالية تمتاز كلها بالاتسـاق الداخلي وصـادقة لما وضـعت لقياسه وبذلك لا نستثني أي عبارة منها في التحليل، ومن ثم يمكننا الاعتماد عليها في تحليل الاحصـائي لبيانات المستجوبين واختبار فرضيات الدراسة.

ثانيا: حساب ثبات لأداة الاستبيان:

وهناك عدة طرق لقياس ثبات عبارات الاســـتبيان منها طريقة ألفا كرونباخCronbach's Alpha وهو أكثر استخداما من طرف الباحثين ، حيث يقيس درجة ثبات مجموعة من عبارات الاستبيان، بمعنى ما نسبة الحصـــول على نفس النتائج فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة على نفس العينة وفق ظروف مماثلة و أكثر من مرة. وتتفق معظم البحوث العلمية على قيم العتبة لمعامل ألفا كرونباخCronbach's Alpha هي إذا حقق لمعامل قيمة أكبر من (0.60). فنقول أن عبارات الاســـتبيان ككل أو عبارات المحور أو البعد تتمتع بالثبات. وفيما يلي نتائج حساب قيم ألفا كرونباخ :

الجدول رقم: 13:يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان

أبعاد ومحاور الاستبيان	معامل ألفا كرو نباخ	عدد العبارات	النتيجة
المحور الاول : مقومات النظام المحاسبي المالي	**0.787**	**11**	**ثابت**
المحور الثاني : الإفصاح عن القوائم المالية	**0.751**	**08**	**ثابت**
ثبات جميع عبارات الاستبيان	**0.817**	**19**	**ثابت**
القاعدة العامة: المعمول بها في الدراســـات الســـابقة هي أنه إذا كان قيمة معامل الثبات أكبر من 0.6 أن اداة الدراســـة تتميز بالثبات في النتائج فيما لو اعيد توزيعها لأكثر من مرة في نفس الظروف.			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم(Cronbach's Alpha) لكل مجموعة من العبارات الاستبيان، أي لكل محور من محاوره وهذا من أجل معرفة مدى تمتع عبارات كل محور بدرجة الثبات في النتائج فيما لو أعيد

توزيع الاستبيان مرة ثانية خلال فترات زمنية مختلفة؛ وعليه فإننا نتفحص قيمة معامل ألفا كرو نباخ(Cronbach's Alpha)، إذ دلت النتائج المعروضة في الجدول أعلاه على أن قيم معامل ألفا كرونباخ جيدة ومقبولة إحصائيا، حيث أن كل قيم أكبر من العتبة(06).

فبالنسبة للمحور المتعلق بقياس (المحور 01: مقومات النظام المحاسبي المالي) بلغت قيمة معامل الثبات (0.787) والذي يضم 11 عبارة، أما بالنسبة للمحور المتعلق بقياس (المحور 02 : الإفصاح عن القوائم المالية) بلغ (0.751) والذي يضم 08 عبارات ، وأن القيمة إجمالية لجميع عبارات الاستبيان بلغت 0.817 بإجمالي 19 عبارة وهي أكبر من الحد الأدنى 0.6.ومنه ومن قيم معامل ألفا كرونباخ المتحصل عليها، تدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيراتها وأن الاستبيان الذي قمنا بأعداده لدراستنا الحالية يكون دائما قادرا على أن يحقق دائما ثبات في النتائج فيما لو أعيد تطبيقه في نفس الظروف عبر أزمنة مختلفة.

الشكل (05): تمثيل بياني يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان

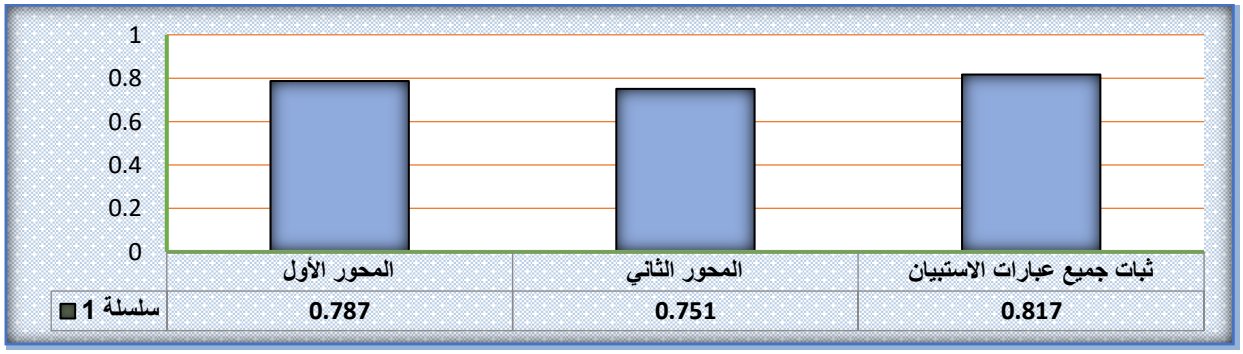

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel.2010

بشكل عام، من خلال مؤشرات الإحصائية للصدق والثبات، يمكن القول أن الاستبيان يعد أداة موثوقة وقوية لجمع البيانات وقياس المتغيرات المهمة في الدراسة، وأن النتائج التي يتم الحصول عليها من خلاله ثابتة وقابلة للتكرار في حال تكرار تطبيقه في ظروف مماثلة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للخصائص للبيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان

في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض مختلف نتائج المستجوبين باعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) بهدف تحديد اتجاهاتهم نحو المتغيرات الدراسة وعبارات الاستبيان وتحديد تلك التي حازت على أعلى وأقل درجات الموافقة وفقًا لإجابات مفردات العينة.

أولا: التحليل الإحصائي للخصائص للبيانات المستجوبين نحو الديموغرافية لأفراد العينة

تنوعت الخصـــائص الديموغرافية لأفراد العينة، والتي نعرض نتائجها في الجداول التالية من خلال حســـاب التكرارات والنسبة% لكل فئة من فئات المتغير الديمغرافي:

01-. بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي المستجوبين

الجدول رقم:14:يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

		التكرار	النسبة%
	ليسانس	15	50,0
	ماستر	5	16,7
	دكتوراه	10	33,3
	Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

التحليل:

يتضح من الجدول أن نصف أفراد العينة (50%) يحملون شهادة ليسانس، بينما حوالي ثلث العينة (33.3%) يحملون شهادة دكتوراه، و16.7% من أفراد العينة يحملون شهادة ماستر. يُظهر هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة يمتلكون مستوى تعليميًا عاليًا، حيث أن 50% منهم حاصلون على شهادات دراسات عليا (ماستر ودكتوراه).

الاستنتاج:

يمكننا الاســـتنتاج من هذا التوزيع أن العينة المختارة تتمتع بمســـتوى تعليمي مرتفع، مما يعزز من مصـــداقية النتائج المستخلصة من هذه الدراسة. فالأفراد ذوو المستوى التعليمي العالي، مثل الحاصلين على شهادات ماستر ودكتوراه، من المتوقع أن يكون لديهم فهم أعمق وأكثر دقة للمفاهيم المحاسبية والمالية، مما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة بشكل أفضل. هذا التنوع في المستويات التعليمية يعزز من شمولية الدراسة ويضمن تغطية واسعة لوجهات النظر المختلفة حول دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية.

ونتائج أعلاه نمثلها رفي رسم بياني التالي:

الشكل (06): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

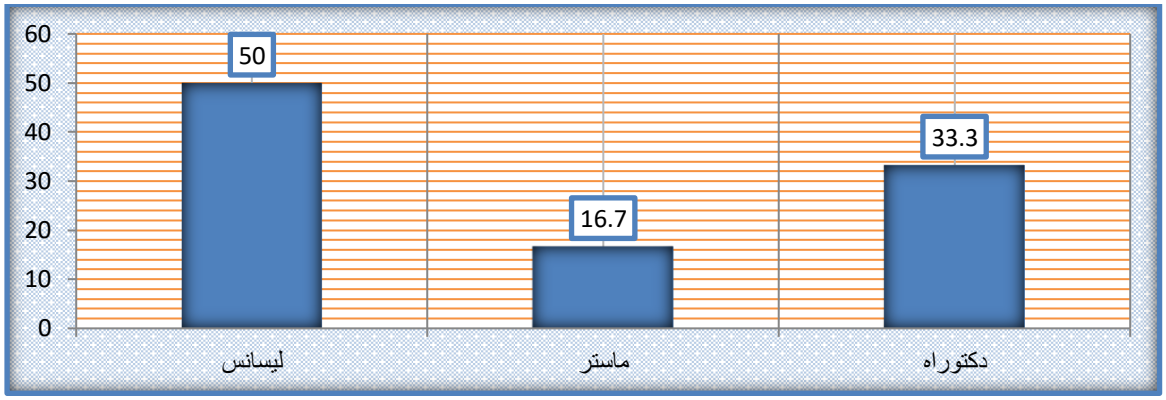

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على برنامج اكسل.2010

02-. بالنسبة لمتغير التخصص المستجوبين

الجدول رقم: 15:يبين توزيع افراد العينة حسب التخصص

		التكرار	النسبة%
التخصص	محاسبة	23	76,7
	مالية	6	20,0
	أخرى	1	3,3
	Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

التحليل: يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة، بنسبة 76.7%، يحملون تخصصًا في المحاسبة، بينما 20% من العينة متخصصون في المالية، و3.3% لديهم تخصصات أخرى. يشير هذا التوزيع إلى أن العينة تتكون بشكل رئيسي من أفراد متخصصين في المحاسبة، مما يعكس تركيز الدراسة على مجال المحاسبة بشكل أساسي.

الاستنتاج: يمكننا الاستنتاج من هذا التوزيع أن العينة المختارة تتمتع بتخصصات ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة، حيث أن النسبة الكبيرة من المتخصصين في المحاسبة (76.7%) تعزز من دقة وعمق الفهم المتعلق بدور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية. تواجد نسبة لا بأس بها من المتخصصين في المالية (20%) يضيف بُعداً إضافياً للدراسة، حيث يمكن لهؤلاء الأفراد تقديم وجهات نظر مكملة ومتداخلة مع المحاسبة. أما الفئة الأخرى التي تمثل 3.3%، فتضيف تنوعاً محدوداً ولكنه قد يكون مفيداً لتقديم نظرة خارجية مختلفة. هذا التوزيع يعزز من شمولية ودقة النتائج المستخلصة، ويؤكد على التركيز المحوري على المحاسبة والمالية في سياق الإفصاح المالي. ونتائج أعلاه نمثلها رفي رسم بياني التالي:

الشكل (07): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب التخصص

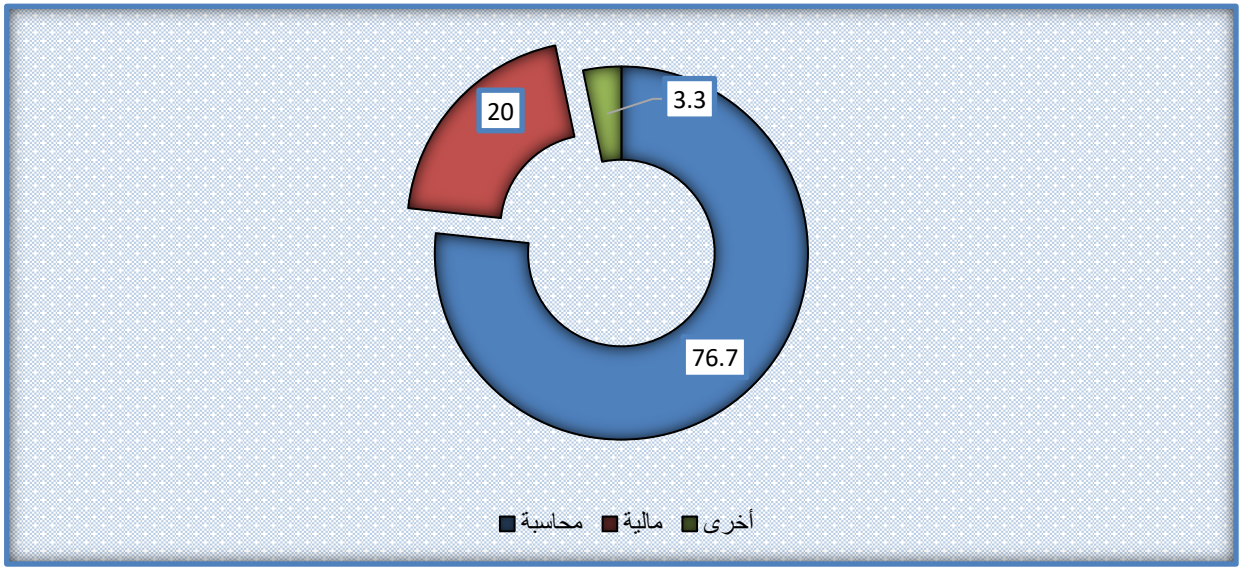

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على برنامج اكسل.2010

03-. بالنسبة لمتغير .سنوات الخبرة

الجدول رقم: 16:يبين توزيع افراد العينة حسب .سنوات الخبرة

		التكرار	النسبة%
. سنوات الخبرة	أقل من5 سنوات	8	26,7
	من 5 الى10 سنوات	5	16,7
	أكبر من10 الى 15 سنة	7	23,3
	أكبر من 15 الى 20 سنة	7	23,3
	أكبر من 20 سنة	3	10,0
	Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

التحليل:

يتضح من الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (26.7%) لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، بينما 16.7% منهم لديهم خبرة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات. تتساوى النسبة بين من لديهم خبرة أكبر من 10 إلى 15 سنة ومن لديهم خبرة أكبر من 15 إلى 20 سنة، حيث تشكل كل مجموعة نسبة 23.3%. أما الأفراد الذين لديهم خبرة تزيد عن 20 سنة، فيشكلون 10% من العينة.

الاستنتاج:

يمكننا الاستنتاج من هذا التوزيع أن العينة المختارة تغطي مجموعة متنوعة من مستويات الخبرة المهنية. يتضمن ذلك نسبة كبيرة من الأفراد ذوي الخبرة الحديثة (أقل من 5 سنوات) والذين قد يكون لديهم معرفة محدثة بأحدث الممارسات والمعايير المحاسبية. في الوقت نفسه، يشمل العينة نسبة معتبرة من الأفراد ذوي الخبرة المتوسطة إلى الكبيرة (من 10 إلى 20 سنة)، مما يوفر رؤى معمقة نابعة من سنوات طويلة من العمل في المجال. أما الأفراد ذوي الخبرة الطويلة (أكثر من 20 سنة)، فيساهمون بخبراتهم الواسعة والممارسات المتراكمة على مر السنين.

هذا التنوع في سنوات الخبرة يعزز من شمولية الدراسة ويضمن أن النتائج المستخلصة تأخذ في الاعتبار وجهات نظر متعددة من مختلف مراحل الحياة المهنية، مما يضفي مصداقية وقيمة أكبر على الدراسة حول دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية.

.ونتائج أعلاه نمثلها رفي رسم بياني التالي:

الشكل (07): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة

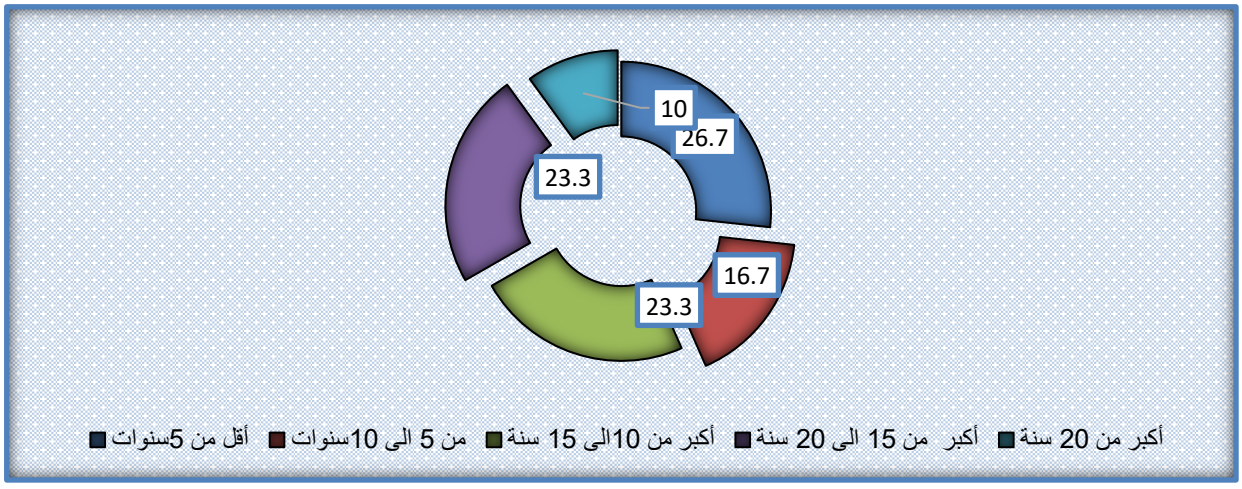

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على برنامج اكسل.2010

04-. بالنسبة لمتغير الوظيفة

الجدول رقم: 17:يبين توزيع افراد العينة حسب الوظيفة

		التكرار	النسبة%
الوظيفة	محاسب	15	50,0
	المدقق الخارجي	7	23,3
	أستاذ جامعي	8	26,7
	Total	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

التحليل:

يتضح من الجدول أن نصف أفراد العينة (50%) يعملون كمحاسبين، مما يعكس تركيزاً كبيراً على الأفراد الذين يتعاملون مباشرةً مع الأنظمة المحاسبية ويقومون بتطبيقها عملياً. فيما يمثل المدققون الخارجيون نسبة 23.3% من العينة، مما يوفر وجهات نظر متعلقة بفحص ومراجعة الأنظمة المحاسبية من منظور مستقل. أما الأساتذة الجامعيون، فيمثلون 26.7% من العينة، مما يضيف بُعداً أكاديمياً ونظرياً للدراسة.

الاستنتاج:

يمكننا الاستنتاج من هذا التوزيع أن العينة المختارة تشمل تنوعاً وظيفياً يعزز من شمولية ودقة الدراسة. فوجود نسبة كبيرة من المحاسبين (50%) يضمن أن الدراسة تستند إلى تجارب عملية وميدانية مباشرة في التعامل مع الأنظمة المحاسبية المالية. أما المدققون الخارجيون (23.3%)، فيضيفون بعداً مهماً من حيث الرقابة والتدقيق والاستقلالية في تقييم الأنظمة المحاسبية. بينما يساهم الأساتذة الجامعيون (26.7%) بالمعرفة النظرية والتحليل الأكاديمي، مما يدعم الدراسة بمفاهيم علمية ومنهجية.

هذا التنوع في الوظائف يضمن أن النتائج المستخلصة من الدراسة ستكون متوازنة وشاملة، تأخذ في الاعتبار الجوانب العملية والنظرية والرقابية للنظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية.

.ونتائج أعلاه نمثلها رفي رسم بياني التالي:

الشكل (08): يبين تمثيل بياني لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

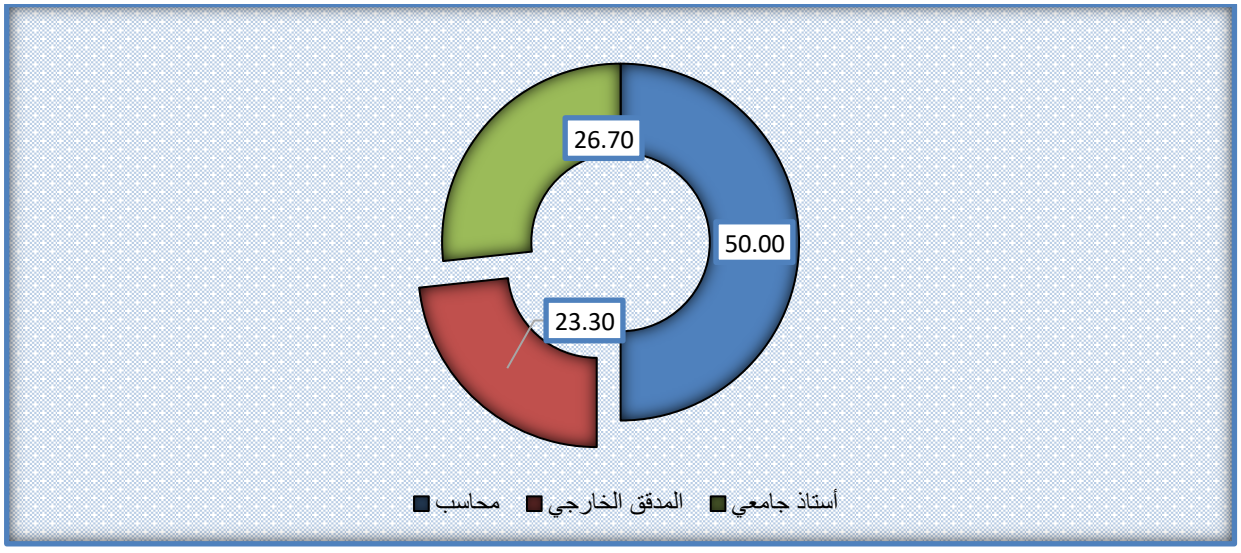

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على برنامج اكسل.2010

ثانيا. العرض والتحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو عبارات المحور الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة **المحور الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي** وصف ودرجات الموافقة من خلال معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها وفق الجدول التالية:

الجدول رقم: 18:نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: المحور الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	الترتيب	الاتجاه العام
01	يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافية نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية.	4,10	0,481	82,00	08	موافقة عالية
02	تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية.	4,07	0,365	81,33	09	موافقة عالية
03	يغلب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني في النظام المحاسبي المالي مما يسمح بتوفير معلومات مالية تزيد من ثقة مستخدميها.	4,03	0,669	80,67	10	موافقة عالية
04	يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.	4,40	0,675	88,00	01	موافقة عالية جدا
05	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية حول استخدام وسائل المعلومات الحديثة.	4,20	0,551	84,00	05	موافقة عالية
06	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية معلومات مالية ذات جودة.	4,17	0,648	83,33	06	موافقة عالية
07	يوفر النظام المحاسبي المالي بدائل قياس جديدة تسمح بتوفر معلومات مالية اكثر ملائمة.	4,13	0,681	82,67	07	موافقة عالية
08	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز الى مستخدميها هذا من خلال المعلومات التي الزم الإفصاح بها.	3,73	0,691	74,67	11	موافقة عالية
09	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية فور حلول التاريخ المحدد مما يسمح ان تكون في وقتها المناسب.	4,30	0,596	86,00	04	موافقة عالية
10	ان التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات من خلال الرقابة لأنها تصحح الأخطاء، وتحقق توقعات المستخدم.	4,33	0,479	86,67	03	موافقة عالية
11	تقوم المؤسسة بعرض المعلومات المالية بموضوعية مما يمكن مستخدميها من التنبؤ بالأداء المتوقع في الفترات اللاحقة.	4,37	0,556	87,33	02	موافقة عالية
X	المتغير المستقل:	4,16667	0,358175	83,33	تطبيق بدرجة عالية	
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي *100) /5						

مجال المتوسط	من 01 إلى 1.80	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5
مستوى الموافقة	درجة منخفضة جدا	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا
نقوم ترتيب العبارات من خلال أهميتها في كل بعد بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في البعد وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري (أقل تشتت) بينهما					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات المتغير المستقل بلغ:(**4,16667**) والذي يقع ضـــمن مجال درجة موافقة عالية [3.41-4.20] وبانحراف معياري قدره: **0,358175**، وهو منخفض جدا مما يشـير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسـط الحسـابي العام، وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة ولا يوجد تشتت كبير في اجاباتهم أي موافقون وبنسـبة**83,33** % على أن مسـتوى **توفر مقومات النظام المحاسـبي المالي** هو بدرجة عالية أي هناك اتجاهاً عامًا للموافقة العالية على **توفر مقومات النظام المحاسبي المالي** البيئة المحاسبية الجزائرية. وتأكيدهم على توفر **مقومات النظام المحاسبي المالي** يلعب دورًا مهمًا. وتم ترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية من الأعلى إلى الأقل كما يلي:

الشكل (09): رسم بياني أهمية وترتيب عبارات المحور الثاني بالنسبة للمستجوبين

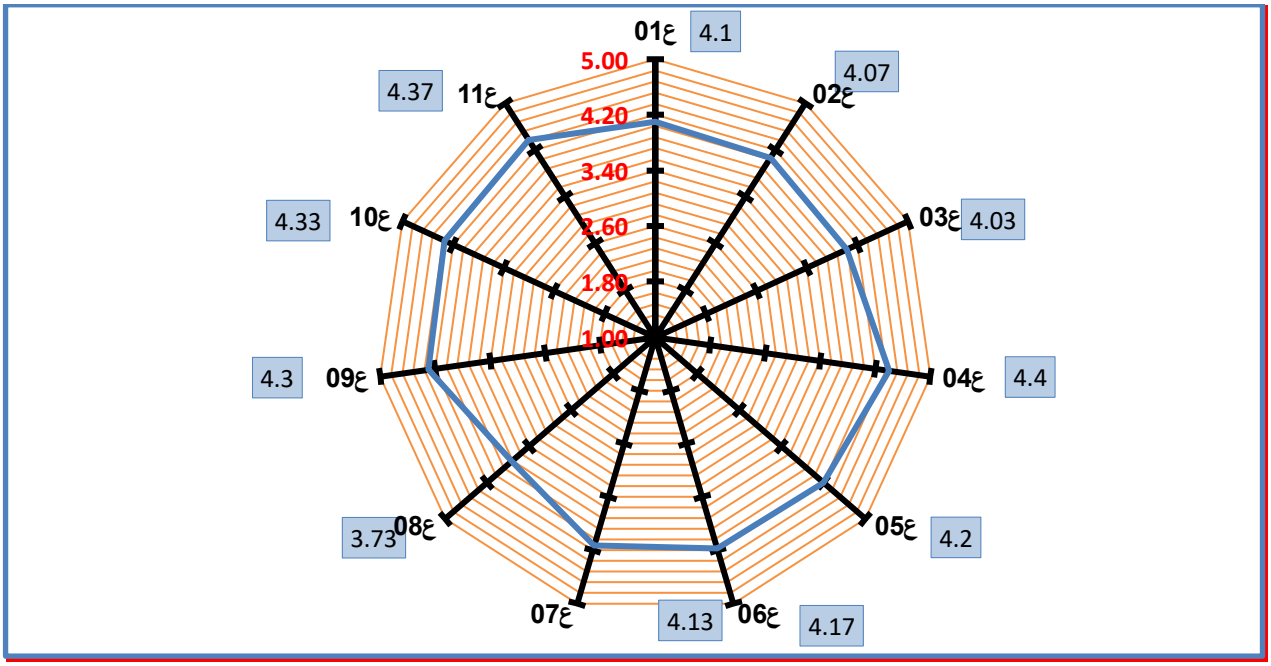

المصدر: برنامج Excel.2010

التحليل والاستنتاج لكل عبارة:

1. **يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافية نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية.**

- **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.10 والانحراف المعياري 0.481، مما يشير إلى موافقة عالية على أن النظام المحاسبي المالي يطبق المبادئ المحاسبية الدولية بوضوح وشفافية.
- **الاستنتاج** :هذا يشير إلى أن هناك اتفاقًا قويًا بين أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية يتبع بوضوح وشفافية المبادئ الدولية، مما يعزز الثقة في المعلومات المالية المقدمة.

2. **تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية.**

- **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.07 والانحراف المعياري 0.365، مما يعكس موافقة عالية على تطابق الخصائص النوعية للمعلومات المالية مع المعايير الدولية.
- **الاستنتاج** :يعكس هذا تقارب وجهات النظر حول أهمية الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق المعايير الدولية، مما يساهم في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية.

3. **يغلب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني في النظام المحاسبي المالي مما يسمح بتوفير معلومات مالية تزيد من ثقة مستخدميها.**

- **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.03 والانحراف المعياري 0.669، مما يشير إلى موافقة عالية على أن الجانب الاقتصادي يغلب على الجانب القانوني في النظام المحاسبي المالي.
- **الاستنتاج** :يعزز هذا التوجه الثقة في المعلومات المالية من قبل المستخدمين، حيث يركز النظام على الجوانب الاقتصادية التي تهم المستخدمين بشكل أكبر.

4. **يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.**

- **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.40 والانحراف المعياري 0.675، مما يعكس موافقة عالية جدًا.
- **الاستنتاج** :يؤكد ذلك على التوافق الكامل للنظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية فيما يخص الجهات المستخدمة للمعلومات المالية، مما يعزز من جودتها وموثوقيتها.

5. **يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية حول استخدام وسائل المعلومات الحديثة.**

- **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.20 والانحراف المعياري 0.551، مما يشير إلى موافقة عالية.
- **الاستنتاج** :يعكس هذا التوافق مع المعايير الحديثة أهمية استخدام التقنيات الحديثة في تعزيز جودة المعلومات المالية.

6. **يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية ذات جودة.**
   - **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.17 والانحراف المعياري 0.648، مما يعكس موافقة عالية.
   - **الاستنتاج** :يشير هذا إلى أن النظام المحاسبي المالي يستفيد من الوسائل الحديثة لتحسين جودة المعلومات المالية المقدمة.
7. **يوفر النظام المحاسبي المالي بدائل قياس جديدة تسمح بتوفر معلومات مالية أكثر ملائمة.**
   - **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.13 والانحراف المعياري 0.681، مما يعكس موافقة عالية.
   - **الاستنتاج** :يعزز هذا الدور الابتكاري للنظام المحاسبي المالي في توفير بدائل قياس جديدة، مما يسهم في تقديم معلومات مالية ملائمة وذات قيمة للمستخدمين.
8. **يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى مستخدميها من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها.**
   - **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 3.73 والانحراف المعياري 0.691، مما يعكس موافقة عالية.
   - **الاستنتاج** :يشير هذا إلى ثقة المستخدمين في أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات خالية من التحيز، مما يزيد من موثوقية هذه المعلومات.
9. **يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية فور حلول التاريخ المحدد مما يسمح أن تكون في وقتها المناسب.**
   - **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.30 والانحراف المعياري 0.596، مما يعكس موافقة عالية.
   - **الاستنتاج** :يؤكد هذا على أهمية التزام النظام المحاسبي المالي بالمواعيد المحددة، مما يعزز من ملاءمة المعلومات المالية في الوقت المناسب.
10. **أن التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات من خلال الرقابة لأنها تصحح الأخطاء، وتحقق توقعات المستخدم.**
    - **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.33 والانحراف المعياري 0.479، مما يعكس موافقة عالية.

- **الاستنتاج** :يعكس هذا أهمية دور التغذية العكسية في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الرقابة وتصحيح الأخطاء.

11. **تقوم المؤسسة بعرض المعلومات المالية بموضوعية مما يمكن مستخدميها من التنبؤ بالأداء المتوقع في الفترات اللاحقة.**

- **التحليل** :المتوسط الحسابي لهذه العبارة بلغ 4.37 والانحراف المعياري 0.556، مما يعكس موافقة عالية.
- **الاستنتاج** :يشير هذا إلى أهمية عرض المعلومات المالية بموضوعية، مما يساعد المستخدمين في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة.

استنتاج عام للمحور الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي

من خلال التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول مقومات النظام المحاسبي المالي، يتضح أن هناك اتفاقاً كبيراً بينهم على أهمية وفعالية هذه المقومات. أظهر المستجوبون موافقة عالية على أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر يتبع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية بوضوح وشفافية، مما يعزز من ثقتهم في المعلومات المالية المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية تتطابق مع تلك المعتمدة دولياً، مما يساهم في تحسين جودة وملاءمة هذه المعلومات.

علاوة على ذلك، يبرز الجانب الاقتصادي للنظام المحاسبي المالي كأحد العوامل الأساسية التي تزيد من ثقة المستخدمين، حيث يركز النظام على توفير معلومات مالية ذات أهمية اقتصادية. كما أن التوافق الكامل مع المعايير المحاسبية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالجهة المستخدمة للمعلومات، يعزز من مصداقية النظام ويجعله أكثر فعالية.

تظهر النتائج أيضاً أن النظام المحاسبي المالي يتبنى استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة، مما يتيح توفير معلومات مالية ذات جودة عالية. كما أنه يقدم بدائل قياس مبتكرة تساهم في تلبية احتياجات المستخدمين بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يعزز النظام من موضوعية المعلومات المالية ويساعد على توفيرها في الوقت المناسب، مما يزيد من فائدتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات المالية.

دور التغذية العكسية في النظام المحاسبي المالي هو عنصر حاسم في تعزيز جودة المعلومات، حيث يساهم في تصحيح الأخطاء وتحقيق توقعات المستخدمين. ومن خلال الالتزام بالموضوعية في عرض المعلومات المالية، يتمكن المستخدمون من التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة بشكل أكثر دقة.

بصفة عامة، يمكن القول إن أفراد العينة يرون أن النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها. هذا الاتفاق العام

على توفر هذه المقومات يعكس اتجاهاً إيجابياً نحو فعالية النظام المحاسبي المالي وأهميته في توفير معلومات مالية موثوقة وملائمة.

ولتدعيم التحليل الوصفي نرسم الشكل التالي وهو تمثيل بياني باستخدام برنامج الاحصائي(JASP) والذي نحاكي به إجابات ومشاهدات العينة اتجاه اجاباتهم على عبارات المحور الأول والمجالات التي تتوزع وتتركز فيها كما يلي

الشكل (10): تمثيل بياني يحاكي توزيع إجابات العينة اتجاه اجاباتهم على عبارات المحور الثاني والمجالات التي تتوزع وتتركز فيها

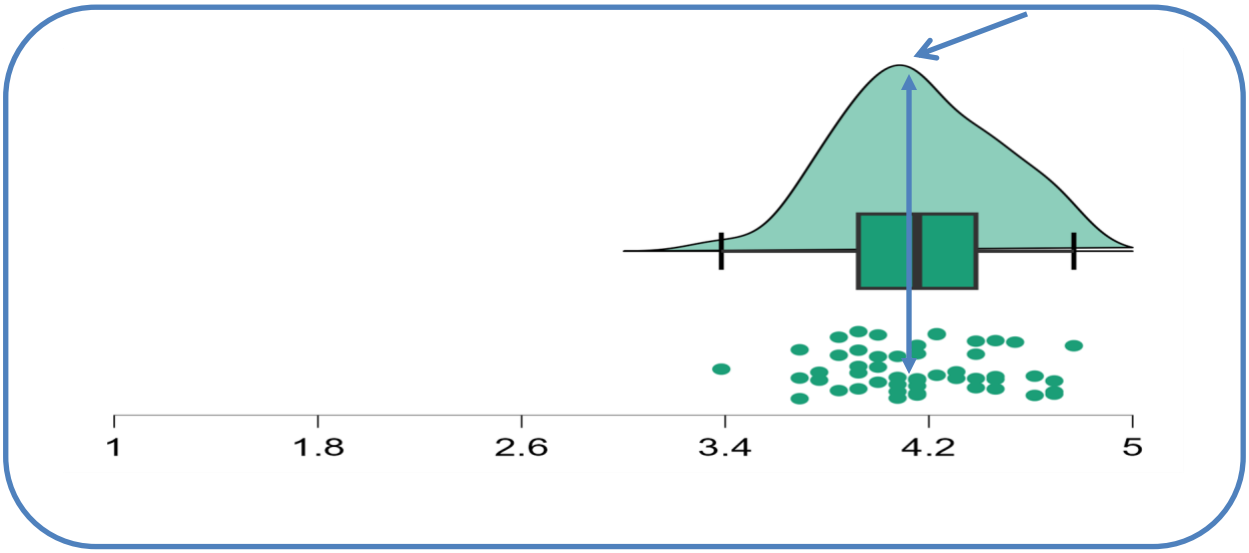

المصدر: مخرجات برنامج JASP v 18

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم إجابات(بيانات)(مشاهدات) تتركز معظمها بشكل مكثف ضمن المجال[3.41-05] وهذا ما يدعم بيانيًا نتائج تحليلات الإحصائية الوصفية للمحور.

ثالثا: العرض والتحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو عبارات المحور الثاني : الإفصاح عن القوائم المالية :

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحور **المحور الثالث : الإفصاح عن القوائم المالية** وصف ودرجات الموافقة من خلال معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها وفق الجدول التالية:

الجدول رقم: 19:نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المتغير المستقل: **المحور الثاني**

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	الترتيب	الاتجاه العام
01	تتمتع القوائم المالية بالإفصاح الكافي.	**3,77**	**1,006**	**75,33**	**08**	موافقة عالية
02	الإفصاح الكافي قادر على المساعدة في ترشيد واتخاذ القرارات.	**3,93**	**0,365**	**78,67**	**06**	موافقة عالية
03	يلزم النظام المحاسبي المالي للمؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	**4,03**	**0,414**	**80,67**	**03**	موافقة عالية
04	تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها.	**4,23**	**0,430**	**84,67**	**02**	موافقة عالية جدا
05	تتمتع المعلومات في القوائم المالية بالمصداقية والموضوعة.	**3,90**	**0,548**	**78,00**	**07**	موافقة عالية
06	تعرض المؤسسة المعلومات المالية بدقة وشفافية مما يجعلها أكثر موضوعية وقابلة للتحقق.	**4,30**	**0,651**	**86,00**	**01**	موافقة عالية جدا
07	تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بخلوها من الأخطاء والحياد.	**4,00**	**0,643**	**80,00**	**05**	موافقة عالية
08	توفر المؤسسة معلومات مالية جيدة تساعد مستخدمو القوائم المالية للاستفادة منها بشكل اسهل.	**4,03**	**0,718**	**80,67**	**04**	موافقة عالية
Y	**المتغير التابع:**	**3,90000**	**0,310381**	**78,00**	تطبيق بدرجة عالية	

الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) = (المتوسط الحسابي *100) /5

مجال المتوسط	من 01 إلى 1.80	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5
مستوى الموافقة	درجة منخفضة جدا	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا

نقوم ترتيب العبارات من خلال أهميتها في كل بعد بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في البعد وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري (أقل تشتت) بينهما

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المتغير المستقل بلغ (3.90000) والذي يقع ضمن مجال درجة موافقة عالية (3.41-4.20) وبانحراف معياري قدره 0.310381. هذا الانحراف المعياري المنخفض يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام، مما يعني أن هناك توافقاً كبيراً في الآراء حول درجة الإفصاح عن القوائم المالية. نسبة الموافقة بلغت 78.00%، مما يدل على أن معظم أفراد العينة يرون أن درجة الإفصاح عن القوائم المالية هي بدرجة عالية، وهذا يعكس اتجاهاً إيجابياً نحو فعالية الإفصاح المالي وأهميته في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الثقة فيها. حسب وجهة نظرهم وهذا ما نلاحظه إزاء اجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات عالية حيث متوسطات ها الحسابية محصورة بين: العبارة رقم 06 بمتوسط (4.30) والعبارة رقم 01 بمتوسط (3.77) وتم ترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية من الأعلى إلى الأقل كما يلي:

الشكل (11): رسم بياني أهمية وترتيب عبارات المحور الثاني بالنسبة للمستجوبين

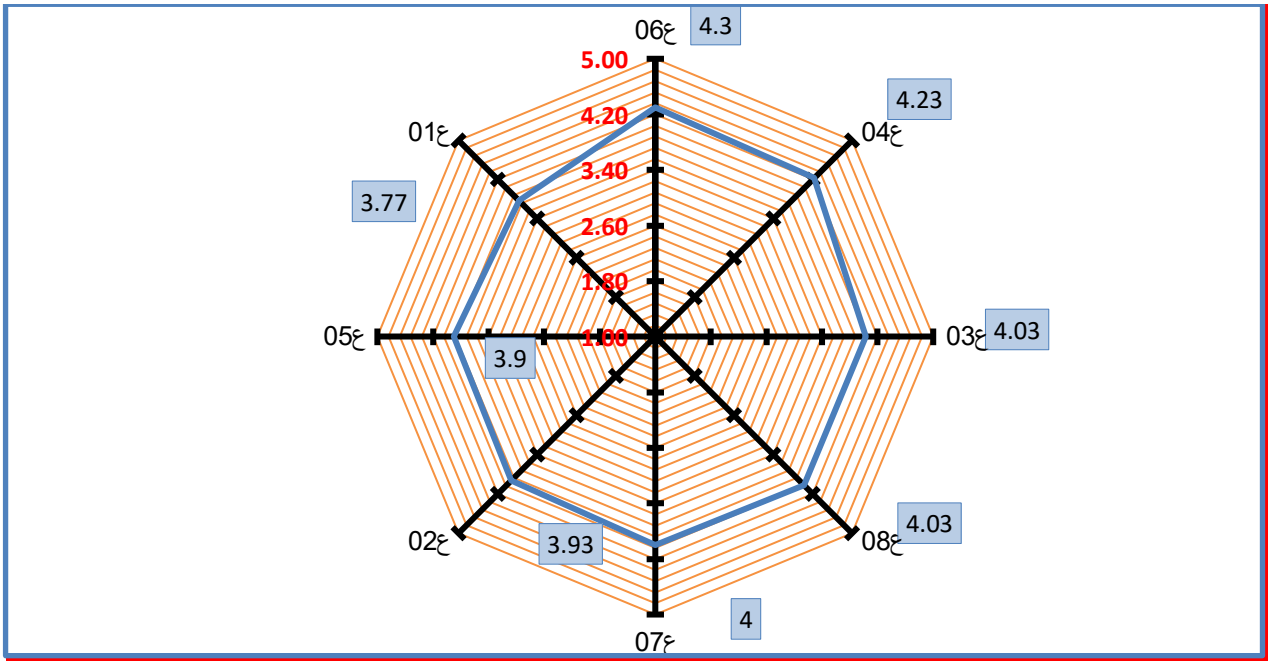

المصدر: برنامج Excel.2010

التحليل والاستنتاج لكل عبارة:

1. **تتمتع القوائم المالية بالإفصاح الكافي.**
   - **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.77 والانحراف المعياري 1.006، مما يعكس موافقة عالية على أن القوائم المالية تتمتع بالإفصاح الكافي.
   - **الاستنتاج** :يشير هذا إلى أن غالبية أفراد العينة يرون أن القوائم المالية توفر معلومات كافية ووافية، مما يعزز من الشفافية والمصداقية في تقديم البيانات المالية.
2. **الإفصاح الكافي قادر على المساعدة في ترشيد واتخاذ القرارات.**
   - **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.93 والانحراف المعياري 0.365، مما يعكس موافقة عالية على قدرة الإفصاح الكافي على المساعدة في ترشيد واتخاذ القرارات.
   - **الاستنتاج** :هذا يشير إلى أن الإفصاح الجيد والمناسب يمكن أن يكون أداة فعالة في مساعدة المستثمرين والمديرين على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة ومدروسة.
3. **يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.**
   - **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.03 والانحراف المعياري 0.414، مما يعكس موافقة عالية على أن النظام المحاسبي يلزم بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم الحسابات.

- **الاستنتاج** :يشير هذا إلى التزام المؤسسات بتقديم تفاصيل كافية حول الطرق المتبعة في التقييم، مما يزيد من شفافية المعلومات المالية ويعزز من ثقة المستخدمين.

4. **تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها.**

- **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.23 والانحراف المعياري 0.430، مما يعكس موافقة عالية جداً على أن المؤسسة تفصح عن جميع المعلومات اللازمة لتحليل الوضعية المالية.
- **الاستنتاج** :يعكس هذا التوجه نحو الشفافية الكاملة في الإفصاح المالي، مما يتيح للمستخدمين تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بشكل دقيق وشامل.

5. **تتمتع المعلومات في القوائم المالية بالمصداقية والموضوعية.**

- **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.90 والانحراف المعياري 0.548، مما يعكس موافقة عالية على مصداقية وموضوعية المعلومات في القوائم المالية.
- **الاستنتاج** :يشير هذا إلى أن المعلومات المالية المقدمة تتميز بالصدق والموضوعية، مما يزيد من ثقة المستخدمين في البيانات المالية.

6. **تعرض المؤسسة المعلومات المالية بدقة وشفافية مما يجعلها أكثر موضوعية وقابلة للتحقق.**

- **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.30 والانحراف المعياري 0.651، مما يعكس موافقة عالية جداً على دقة وشفافية المعلومات المالية المعروضة.
- **الاستنتاج** :يعزز هذا من موضوعية المعلومات المالية وقابليتها للتحقق، مما يزيد من ثقة المستخدمين في البيانات المالية.

7. **تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بخلوها من الأخطاء والحياد.**

- **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.00 والانحراف المعياري 0.643، مما يعكس موافقة عالية على خلو المعلومات المالية من الأخطاء والتحيز.
- **الاستنتاج** :يشير هذا إلى أن المعلومات المالية المقدمة تتميز بالدقة والحياد، مما يعزز من مصداقيتها وموثوقيتها.

8. **توفر المؤسسة معلومات مالية جيدة تساعد مستخدمي القوائم المالية على الاستفادة منها بشكل أسهل.**

- **التحليل** :بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.03 والانحراف المعياري 0.718، مما يعكس موافقة عالية على جودة وسهولة الاستفادة من المعلومات المالية المقدمة.

- **الاســتنتاج** :يعكس هذا التوجه نحو تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية وســهلة الفهم، مما يسهل على المستخدمين الاستفادة منها في تحليل الوضع المالي واتخاذ القرارات.

استنتاج عام للمحور الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية

من خلال التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول محور الإفصاح عن القوائم المالية، يتضح أن هناك توافقاً كبيراً بين المستجوبين حول أهمية وفعالية الإفصاح المالي في المؤسسات الجزائرية. أبدى الأفراد موافقة عالية على أن القوائم المالية تتمتع بمستوى كافٍ من الإفصاح، مما يعزز من الشفافية والمصداقية في عرض البيانات المالية. هذا الإفصاح الكافي يساعد بشكل كبير في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية، سواء من قبل المستثمرين أو المديرين، من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

أظهرت النتائج أن النظام المحاسبي المالي يلزم المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات، مما يعزز من الشفافية ويمكّن المستخدمين من فهم الوضع المالي للمؤسسة بشكل أفضل. كما أن الإفصاح الكامل عن المعلومات يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات، ما يزيد من ثقة المستخدمين في هذه المعلومات ويتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة.

علاوة على ذلك، يتميز الإفصاح المالي في القوائم المالية بالمصداقية والموضوعية، مما يزيد من موثوقية البيانات المالية المقدمة. دقة وشفافية المعلومات المالية تجعلها أكثر قابلية للتحقق وتعزز من موضوعيتها، مما يساهم في تعزيز ثقة المستخدمين في هذه البيانات.

تُظهر النتائج أيضاً أن المعلومات المالية في القوائم المالية تتمتع بخلوها من الأخطاء والتحيز، مما يعزز من دقتها وموثوقيتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وسهلة الفهم، مما يسهل على المستخدمين الاستفادة منها في تحليل الوضع المالي واتخاذ القرارات المناسبة.

بصفة عامة، يمكن القول إن هناك اتفاقاً واضحاً بين أفراد العينة على أن الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة. هذا الاتفاق يعكس اتجاهاً إيجابياً نحو أهمية الإفصاح المالي ودوره الحيوي في تعزيز الشفافية والمصداقية والثقة في البيانات المالية، مما يساهم في تحسين البيئة المالية والاقتصادية بشكل عام.

ولتدعيم التحليل الوصـفي نرسـم الشـكل التالي وهو تمثيل بياني باسـتخدام برنامج الاحصـائي (JASP) والذي نحاكي به إجابات ومشاهدات العينة اتجاه اجاباتهم على عبارات المحور والمجالات التي تتوزع وتتركز فيها كما يلي

الشكل (12): تمثيل بياني يحاكي توزيع إجابات العينة اتجاه اجاباتهم على عبارات المحور الثاني والمجالات التي تتوزع وتتركز فيها

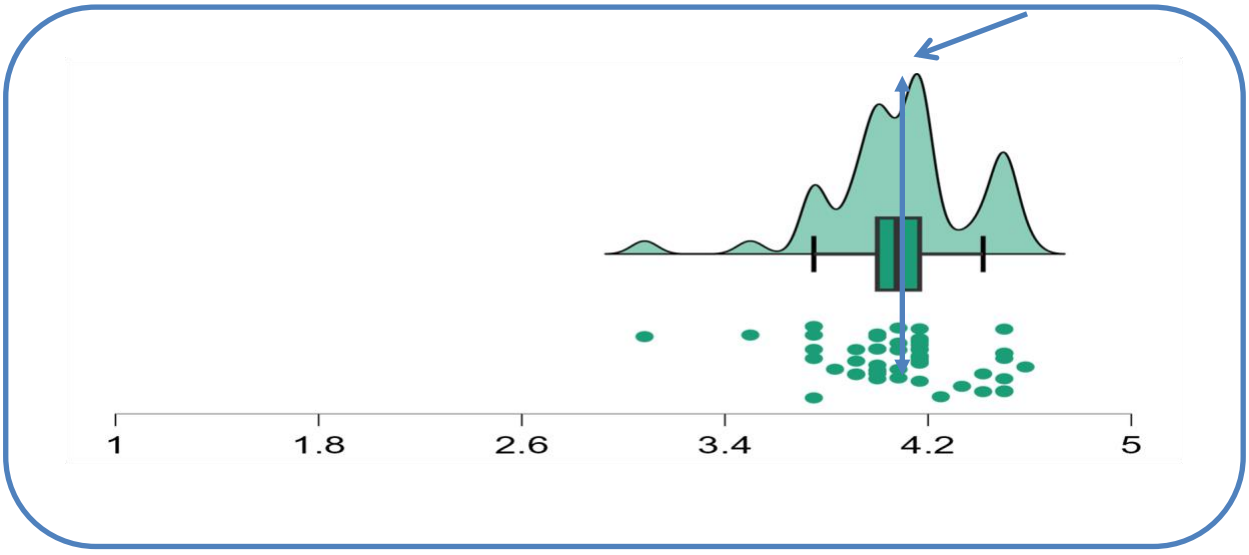

المصدر: مخرجات برنامج JASP v 18

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم إجابات(بيانات)(مشاهدات) تتركز معظمها بشكل مكثف ضمن المجال[3.41-05] وهذا ما يدعم بيانيًا نتائج تحليلات الإحصائية الوصفية للمحور

المطلب الثالث: اختبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

أولاً: اختبار ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

نص الفرضية: النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها

نص الفرضية الاحصائية: تتم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقوم بإعادة صياغتها الى الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$ والفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يحظى النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية. بتطبيق ولا باهتمام عالٍ عند مستوى (0.05) حسب وجهة نظر المستجوبين

الفرضية الصفرية (H_1): يحظى النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية. بتطبيق ولا باهتمام عالٍ عند مستوى (0.05) حسب وجهة نظر المستجوبين.

أي الى فرضية صفرية(H_0) وفرضية بديلة(H_1)وبعدها يتم استخدام اختبار ت لعينة واحدة (one Sample t-test) لاختبار الفرضيات الإحصائية حيث يفيد هذا الاختبار في الكشف عما إذا كان هناك فرق(دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة نحو كل محور(متغير) من الاستبيان والمتوسط

الفرضي (χ= 03) حيث هذا الاخير يمثل قيمة محايد في سلم ليكارت (محايد=03) ولاتخاذ القرار فيما يتعلق بالدلالة إحصائية باستخدام الاختبار (T-Test): نجد

- إذا كانت قيمة الفرق [($\bar{x}$- 03)]غير دال احصائيا أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig، أكبر من المستوى الدلالة (0.05)، فإننا نقبل **الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0)** ونرفض **الفرضية الإحصائية البديلة(H_1)**
- أما إذا كانت قيمة الفرق [($\bar{x}$-03)]دال احصائيا أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من المستوى الدلالة (0.05)، نرفض **الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0)** ونقبل **الفرضية الإحصائية البديلة(H_1)**

الجدول رقم: 20:يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 01.

المحور	التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور			التحليل الاستدلالي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط العينة والقيمة الثابتة	قيمة: T	Significance المعنوية	نتيجة الدلالة الإحصائية عند 0.05
درجة الكلية للمحور	**4,16667**	**0,358175**	**1,166667**	**17,841**	**0,000**	**دال**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 28

ومن الجدول أعلاه نجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (**17,841**) والقيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T) المحسوبة بلغت (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى دلالة 0.05. مما يبين أن قيمة الفرق بين المتوسط الحسابي للمستجوبين والمتوسط الفرضي: ($\bar{x}$-3) =**1,166667**، دال إحصائيا وأن قيمة الفرق هي موجبة لأن متوسط الحسابي للمستجوبين (**4,16667**) أكبر من المتوسط الفرضي (03) أي أن اتجاهات افراد العينة إيجابية ويوافقون بدرجة علية على ما طرحنا في عبارات المحور الأول من الاستبيان. ويرون أن النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها. هذا الاتفاق العام على توفر هذه المقومات يعكس اتجاهاً إيجابياً نحو فعالية النظام المحاسبي المالي وأهميته في توفير معلومات مالية موثوقة وملائمة.

ومنه نقبل الفرضية الإحصائية البديلة(H_1) ونرفض الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0) عند مستوى دلالة (0.05) حسب وجهة المستجوبين. وبما أن نتائج العينة دالة إحصائيا عند 0.05 أي ما وجدناه من نتائج من خلال العينة (50 موظف) واثقون أنه يمكن تعميم نتائج العينة على كامل مجتمع الدراسة.

وهذا ما يُدعم نتيجة التي توصلنا إليها ويؤكد على صحة الفرضية الأولى والتي نصت على أنه: " النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها ".

مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

النتائج التي تم التوصل إليها تدعم الفرضية الأولى بشكل قوي وتؤكد على أن النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها يحظى باهتمام عالٍ وفاعلية كبيرة.

تُعزز هذه الفرضية من خلال نتائج التي أظهرت أن النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتميز بمستوى كافٍ من الإفصاح، حيث يُقدم معلومات ذات جودة عالية وموثوقة تخدم مختلف مستخدميها. يتمثل النظام المحاسبي المالي في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستخدمين بشكل مفهوم وشفاف، مما يسهل عليهم اتخاذ القرارات المناسبة.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر النتائج أن النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يعمل على تحسين جودة الإفصاح، حيث يوفر معلومات مالية دقيقة وموضوعة تساعد في فهم الوضع المالي للمؤسسات بشكل أفضل وتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم بثقة.

اثبتت نتائج الدراسة أن شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF يلعبان دوراً مهماً في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة. هذا التأثير يظهر من خلال النقاط التالية:

1. **الشفافية والمصداقية:**
   - القوائم المالية المصممة وفق SCF توفر مستوى عالٍ من الشفافية والمصداقية، مما يساعد المستخدمين على الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة. هذا يعزز الثقة في البيانات المالية ويمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات مبنية على أسس صحيحة.
2. **التفاصيل والإيضاحات:**
   - يعزز النظام المحاسبي المالي SCF من تفصيل وإيضاح المعلومات المالية، مما يساعد المستخدمين على فهم الوضع المالي للمؤسسة بشكل أفضل. هذا التفصيل والإيضاح يسهمان في تقديم صورة واضحة عن الأداء المالي والموارد المتاحة، مما يسهل على المستخدمين تحليل البيانات واتخاذ القرارات المناسبة.

3. **التوحيد والمقارنة:**

- يساهم SCF في توحيد شكل وعرض القوائم المالية، مما يسهل عملية المقارنة بين المؤسسات المختلفة. هذا التوحيد يعزز من قدرة المستخدمين على تقييم أداء المؤسسات واتخاذ قرارات استثمارية أو إدارية مستنيرة.

4. **الإفصاح عن الطرق المحاسبية:**

- يلزم SCF المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، مما يزيد من شفافية المعلومات ويتيح للمستخدمين فهم كيفية الوصول إلى الأرقام المالية. هذا الإفصاح يمكن المستخدمين من تقييم مدى ملاءمة وكفاءة السياسات المحاسبية المتبعة.

خلاصة: بناءً على النتائج المستخلصة، يمكن القول إن شكل وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF يلعبان دوراً محورياً في تمكين المستخدمين من استنتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات في البيئة المحاسبية الجزائرية.

ثانيا–: اختبار ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

نص الفرضية: يتمتع الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة مما يساهم في تحسين البيئة المالية والاقتصادية.

نص الفرضية الاحصائية: تتم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقوم بإعادة صياغتها الى الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$ والفرضية البديلة $\mathbf{H}_1$ كما يلي:

الفرضية الصفرية $(\boldsymbol{H_0})$: مستوى تقييم الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية لا يرقى إلى مستوى المطلوب (درجة عالية) حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05)

الفرضية الصفرية $(\boldsymbol{H_1})$: مستوى تقييم الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية لا يرقى إلى مستوى المطلوب (درجة عالية) حسب وجهة نظر المستجوبين عند مستوى (0.05)

حيث لاختبار هذا نوع من الفرضيات فإننا أولا نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) أي الى فرضية صفرية$(\boldsymbol{H_0})$ وفرضية بديلة$(\boldsymbol{H_1})$وبعدها يتم استخدام اختبار ت لعينة واحدة (one Sample t-test) لاختبار الفرضيات الإحصائية حيث يفيد هذا الاختبار في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق(دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة نحو كل محور(متغير) من الاستبيان والمتوسط الفرضي (03 =χ) حيث هذا الاخير يمثل قيمة محايد في سلم ليكارت (محايد=03) ولاتخاذ القرار فيما يتعلق بالدلالة إحصائية باستخدام الاختبار (T-Test): نجد

- إذا كانت قيمة الفرق [(x̄- 03)]غير دال احصائيا أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig، أكبر من المستوى الدلالة (0.05)، فإننا نقبل **الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0)** ونرفض **الفرضية الإحصائية البديلة(H_1)**
- أما إذا كانت قيمة الفرق [(x̄-03)]دال احصائيا أي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من المستوى الدلالة (0.05)، نرفض **الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0)** ونقبل **الفرضية الإحصائية البديلة(H_1)**

الجدول رقم: 21:يوضح نتائج تحليل نتائج اختبار الفرضية رقم 02.

المحور	التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور			التحليل الاستدلالي لبيانات المستجوبين نحو اجمالي عبارات المحور		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط العينة والقيمة الثابتة	قيمة:-T Test	Significance المعنوية	نتيجة الدلالة الإحصائية عند 0.05
درجة الكلية للمحور	**3,90000**	**0,310381**	**0,900000**	**15,882**	**0,000**	**دال**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 28

ومن الجدول أعلاه نجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (**15,882**) والقيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T) المحسوبة بلغت (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى دلالة 0.05. مما يبين أن قيمة الفرق بين المتوسط الحسابي للمستجوبين والمتوسط الفرضي: (x̄-3) =**0,90000**، دال إحصائيا وأن قيمة الفرق هي موجبة لأن متوسط الحسابي للمستجوبين (**3,90000**) أكبر من المتوسط الفرضي (03) أي أن اتجاهات افراد العينة إيجابية ويوافقون بدرجة علية على ما طرحنا في عبارات المحور الثالث من الاستبيان وهو مستوى تقييم الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية لا يرقى إلى مستوى المطلوب (درجة عالية)

ومنه نقبل الفرضية الإحصائية البديلة(H_1) ونرفض الفرضية الاحصائية الصفرية(H_0) عند مستوى دلالة (0.05) حسب وجهة المستجوبين.

وبما أن نتائج العينة دالة إحصائيا عند 0.05 أي ما وجدناه من نتائج من خلال العينة (50 موظف) واثقون أنه يمكن تعميم نتائج العينة على كامل مجتمع الدراسة .

وهذا ما يُدعم نتيجة التي توصلنا إليها ويؤكد على صحة الفرضية الثانية والتي نصت على أنه: " يتمتع الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة مما يساهم في تحسين البيئة المالية والاقتصادية.**"**

مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تم تأكيد الفرضية الفرعية الثانية بنجاح، حيث أظهرت نتائج التحليل توافقاً واضحاً بين أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يتضمن مستوى كافٍ من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها. يعزز هذا التأكيد فهمنا للتفاعلات بين المتغير المستقل والمتغير التابع في البيئة المحاسبية الجزائرية.

بالتفصيل، أظهرت النتائج أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات ذات جودة عالية، مما يساهم في تلبية احتياجات ومتطلبات مختلف المستعملين، بما في ذلك المستثمرين، والدائنين، والمساهمين، والإدارة، والجهات التنظيمية. يتضمن هذا المستوى الكافي من الإفصاح جميع المعلومات الضرورية والمهمة التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن الأعمال المالية للمؤسسة.

علاوة على ذلك، يسهل الإفصاح الشافي والوافي من قبل النظام المحاسبي المالي فهم الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها بشكل شامل. كما يزيد من شفافية المعلومات المقدمة، وبالتالي يعزز الثقة في دقة وموضوعية البيانات المالية.

بهذه الطريقة، يظهر تأكيد الفرضية الفرعية الثانية أهمية الإفصاح الجيد والجودة العالية للمعلومات المالية المقدمة من خلال النظام المحاسبي المالي، وكيف يلعب هذا النظام دورًا حيويًا في تلبية احتياجات وتوقعات مختلف المستخدمين للمعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية.

ثالثا–: اختبار ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

نص الفرضية: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين دور النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

تتمحور **الفرضية** في كشف عن مدى وجود علاقة ارتباطية بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي والمتغير التابع المتمثل في **الإفصاح عن القوائم المالية** وسيتم دراسة ذلك من خلال استخدامنا نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث يُمكننا من استكشاف وتحديد مدى وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين وكذلك عن مدى تأثير ومساهمة المتغير المستقل في التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهذا من خلال تحليل الاحصائي لمخرجات الانحدار الخطي البسيط والمتمثلة في المؤشرات الإحصائية التالية (R: معامل الارتباط، R^2: معامل التفسير، B: معامل الانحدار للمتغير المستقل، (F-test) لفحص معنوية العلاقة بين المتغيرين) وتقع قيمة R^2 بين : $0 \leq R^2 \leq 1$ فكلما اقتربت قيمته من 1 دل ذلك على أهمية المتغير المستقل ودوره ومساهمته في التغيرات التي تحدث في تحسين في مستويات المتغير التابع.

ولتحديد مدى قبول أو رفض الفرضيات الدراسية وتحديد الدلالة الإحصائية لنتائج المستجوبين، يتعين علينا أولاً إعادة صياغة الفرضيات بشكل إحصائي. وتتمثل هذه الفرضيات في فرضية صفرية (العدم) وفرضية

بديلة، أضافة إلى تحديد مستوى الدلالة المقبول، وهو عادةً ما يكون 0.05، ولاتخاذ القرار بقبول أو رفض الفرضية، يجب النظر إلى قيمة الاختبار الإحصائي (F-test) وقيمة SIG لاختبار.(F) في مخرجات وجداول النموذج الانحدار الخطي البسيط حيث:

القرار	نقبل الفرضية الاحصائية **الصفرية**(H_0)	إذا كانت قيمة مستوى المعنوية Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (F-test) **أكبر** من المستوى الدلالة (0.05)،
	يقابله قرار **رفض** الفرضية الإحصائية **البديلة**(H_1)	
القرار	**نرفض** الفرضية الاحصائية **الصفرية**(H_0)	إذا كانت قيمة مستوى المعنوية(Significant) Sig، المقابلة للاختبار الإحصائي (F-test) **أقل** من المستوى الدلالة (0.05)

نص الفرضية الاحصائية: تتم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقوم بإعادة صياغتها الى الفرضية الصفرية H_0 والفرضية البديلة H_1 كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الفرضية الصفرية (H_1): توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية.

والجدول التالي هو ملخص للجداول مخرجات تحليل الانحدار بالاستعانة ببرنامج SPSS وهي (ملخص نموذج الانحدار (R^2، r)، تحليل التباين ANOVA ، النتائج الدلالة الإحصائية لمعاملات الانحدار (b))..... انظر ملحق مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم: 22:نتائج اختبار الفرضية الثالثة

دراسة العلاقة بين المتغيرات		معنوية العلاقة بين المتغيرين				معنوية تأثير بين المتغيرين			
		قيمةF المحسوبة	القيمة الاحتمالية (SIG)	معامل الارتباط بيرسون (r)	معامل التفسير (R^2)	معامل الانحدار		(T) (T-Test)	القيمة الاحتمالية (SIG)
المتغير المستقل	المتغير التابع								
النظام المحاسبي المالي	الإفصاح عن القوائم المالية	140.73	0.000	0.913	0.834	الثابت B_0	0.893	3.78	0.001
						المستقل B_1	0.737	11.86	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS V28

يتضمن جدول تحليل الانحدار البسيط ما يلي:

أ- . دراسة معنوية العلاقة الارتباطية والتأثير بين المتغيرين (الدلالة الإحصائية عند 0.05)

- **معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين:** من خلال نتيجة اختبار F (F-test) نجد قيمةF المحسوبة بلغت (F=140.73) وهي دالة احصائيا لأن قيمة SIG = 0.000 المصاحبة لقيمة (F) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى الدلالة 0.05.

- **معنوية التأثير بين المتغيرين (معنوية قيمة** B=0.737**):** من خلال نتيجة اختبار(T-Test) نجد قيمةT المحسوبة بلغت (T=11.86) وهي دالة احصائيا حيث أن قيمة SIG= 0.000 المصاحبة لقيمة (T) هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي (دال احصائيا) .

ومن النتائج الدلالة الإحصائية نستنتج انه توجد علاقة ارتباطية موجبة وذات تأثير إيجابي أي مساهمة ايجابية بين المتغيرين للظاهرة المدروسة عند مستوى 0.05.

ومنه نستنتج قرار اختبار الفرضية الاحصائية: نرفض الفرضية الصفرية(H_0) ونقبل الفرضية البديلة(H_1):

وبما أن نتائج العينة دالة إحصائيا عند 0.05 أي ما وجدناه من نتائج من خلال العينة (50 موظف) واثقون أنه يمكن تعميم نتائج العينة على كامل مجتمع الدراسة . وهذا ما يُدعم نتيجة التي توصلنا إليها ويؤكد على صحة الفرضية الثالثة والتي نصت على أنه:

توجد علاقة ارتباطية موجبة بين دور النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

ب- تفسير الاقتصادي لـ قيم (معامل الارتباط بيرسون(r)، معامل التحديد(R^2)، معامل الانحدار B):

- **تفسير قيمة واتجاه العلاقة بين المتغيرين(r):** من خلال معامل الارتباط بيرسون الذي بلغت قيمته: r= 0.913 وهو موجب ويدل ذلك أن اتجاه العلاقة بين المتغيرين طردية (موجبة) أي أن تبني تطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي له علاقة طردية إيجابية على عملية تحسين الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية. من وجهة نظر عينة الدراسة حيث أنه أي تغير في مستويات تبني تطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تأثير إيجابي على وتحسين الإفصاح عن القوائم المالية. هذه النتيجة منطقية من حيث اتجاه وهذا بناءً على ما تطرقنا له في الجانب النظري للدراسة.

تفسير نسبة المساهمة(R^2) بين المتغيرين: من خلال قيمة معامل التفسير المقدرة بR^2 =0.843 ومنه تبين لنا أن تبني تطبيق مقومات النظام المحاسبي المالي يساهم وبصفة إيجابية وبنسبة 84.30 % في تغيرات التي تحدث في وتحسين الإفصاح عن القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تفسير قيمة التأثير (معامل الانحدار B) بين المتغيرين: تشير قيمة معامل الانحدار المذكورة في الجدول أعلاه والمقدرة ب (B=0.737) وهو إيجابي، ويفسر أنه إذا تم زيادة في مستويات تبني تطبيق مقومات النظام المحاسبي

المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تنفيذ وتطبيق جميع إجراءات حسب التشريع المعمول به بوحدة واحدة، تؤدي الى زيادة في تحسين الإفصاح عن القوائم المالية بقيمة 0.737 وحدة. وهي قيمة جيدة عالية ومقبولة احصائيا مما يعطينا فكرة واضحة حول أهمية النظام المحاسبي المالي في دوره الفعال في زيادة تحسين الإفصاح عن القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.- وهذه نتيجة تدعم الإطار النظري لدراستنا.

الشكل (13): نموذج ومتغيرات الدراسة

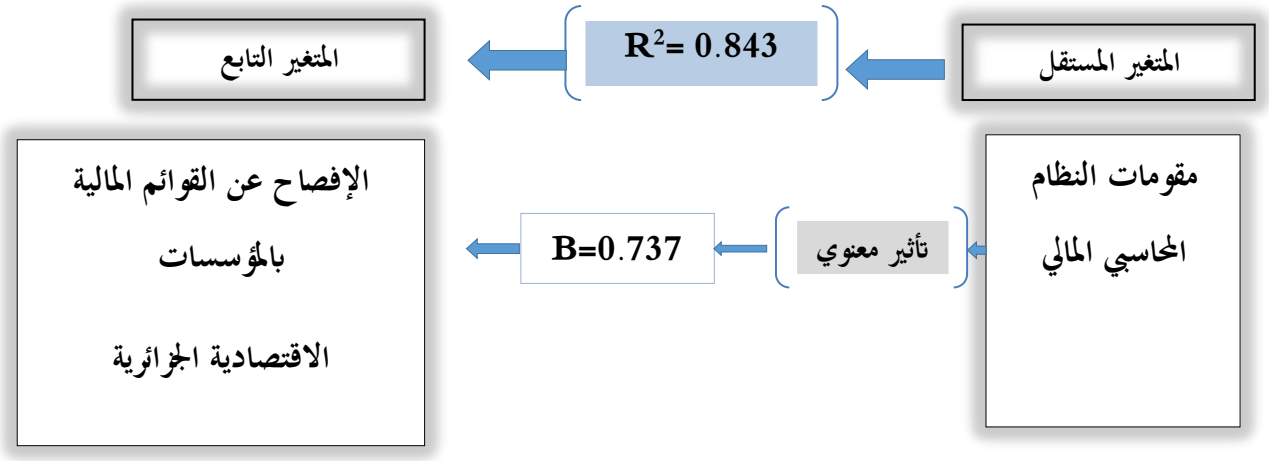

المصدر: من تصميم الطالبتين بناء على نتائج اختبار الفرضيات وتحليل بينات عينة الدراسة.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

النتائج التي تم التوصل إليها تدعم الفرضية الثالثة بشكل قوي وتؤكد على أنه **توجد علاقة ارتباطية موجبة بين دور النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية** بمعنى أن النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها يحظى باهتمام عالٍ وفاعلية كبيرة.

تُعزز هذه الفرضية من خلال نتائج التي أظهرت أن تبني النظام المحاسبي المالي له مساهمة إيجابية وفعالة في تحسين الإفصاح عن القوائم المالية بنسبة (84.30%) وهذا خلال اجراء عملية استقصاء اراء عينة من المهنيين والاكاديميين في البيئة المحاسبية والمالية والجامعية الجزائرية كما أنه يمكن الاستعانة النموذج الميداني للدراسة و التنبؤ وتوقع المستقبلي لقيمة في تحسين الإفصاح عن القوائم المالية حيث في حالة قامت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتبني الكامل لكل مقومات واجراء وقوانين تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن الإفصاح عن القوائم المالية سيتحسن

ب بنسبة 73.70% وهي نسبة عالية تدل على أهمية النظام المحاسبي المالي **وتطبيقه الكامل حسب ما تنص عليه القوانين المحاسبية الجزائرية.**

ويظهر التفاعل بين (شكل وعرض القوائم المالية وفقSCF) وتحسين الإفصاح عن القوائم المالية ومعلومات مالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، بوضوح من خلال:

1. **تحسين جودة المعلومات المالية:**
   - تصميم القوائم المالية وفق SCF يعزز من جودة المعلومات المقدمة، مما يساعد المستخدمين على استنتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ قرارات استراتيجية وتكتيكية.
2. **زيادة الثقة في البيانات المالية:**
   - الشفافية والمصداقية الناتجتان عن الالتزام بمتطلبات SCF تعزز من ثقة المستخدمين في البيانات المالية، مما يسهل عليهم اتخاذ قرارات مالية وإدارية مستنيرة.
3. **تعزيز القدرة التحليلية للمستخدمين:**
   - التفاصيل والإيضاحات المقدمة ضمن القوائم المالية وفق SCF تمكن المستخدمين من تحليل البيانات المالية بشكل أكثر دقة، مما يدعم عملية اتخاذ القرار.
4. **تسهيل عملية المراقبة والمراجعة:**
   - التوحيد في عرض القوائم المالية يسهل على المدققين والمراجعين تقييم صحة البيانات المالية وكفاءة العمليات المحاسبية، مما يعزز من عملية المراقبة ويضمن التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل اعتمدنا على الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من المهنيين والباحثين الأكاديميين في ولاية المسيلة في مجال المحاسبة والمالية، وتضمن الاستبيان محورين أساسين يقيسان متغيرات الدراسة، وعند استرجاع الاستبيانات ثم تفريغه وتحليل بياناته بالاستعانة على برنامج الاحصائي-SPSS-v28. ثم بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللازمة للإجابة على إشكالية الدراسة، ومن خلال تحليل إجابات الأفراد العينة وتفسيرها توصلنا إلى أن: تبني مقومات النظام المحاسبي المالي له مساهمة ودور فعال في تحسين الإفصاح عن القوائم المالية.

الخاتمـــــــــــــــــة

من خلال ما سبق يتضح أن النظام المحاسبي المالي له دورا محوريا في الإفصاح عن المعلومات المالية، حيث يعد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، يساهم هذا النظام في تقديم معلومات دقيقة وشاملة تساعد في اتخاذ القرارات المالية المستنيرة، سواء من قبل الإدارة أو المستثمرين أو الجهات الرقابية.

لقد تناولت هذه المذكرة مختلف الجوانب المتعلقة بكفاءة النظام المحاسبي المالي، بدءا من المبادئ والأسس المحاسبية وصولا إلى التقنيات الحديثة المستخدمة في تعزيز عملية الإفصاح المالي، كما تم استعراض الأثر الإيجابي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعزز من موثوقية المعلومات المالية وتساهم في تحقيق مزيد من الشفافية والتوافق بين المؤسسات على مستوى عالمي.

أظهرت الدراسة أيضا أن التحديات التي تواجه النظام المحاسبي المالي، مثل التغيرات التكنولوجية والبيئية والاقتصادية، تتطلب مرونة واستجابة سريعة لضمان استمرارية دقة وفعالية الإفصاح المالي، لذا فإن الاستثمار في تطوير وتأهيل الكوادر المحاسبية وتبني الأنظمة الحديثة يعد ضرورة ملحة لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.

في النهاية، يمكن القول إن تحقيق الإفصاح المالي الأمثل يعتمد بشكل كبير على قوة وكفاءة النظام المحاسبي المالي المطبق داخل المؤسسة. ومن هنا، يتعين على الشركات تبني أفضل الممارسات المحاسبية وتحديث أنظمتها بشكل دوري لضمان تلبية متطلبات كافة الأطراف المعنية وتعزيز الثقة في التقارير المالية المقدمة.

انطلاقا من التحليلين النظري والميداني لأهم المفاهيم، يعد

أولا. نتائج الدراسة النظرية

- تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسات المحاسبية.
- أهداف النظام المحاسبي المالي تتوافق إلى حد بعيد مع أهداف معايير المحاسبية الدولية لا سيما ضبط مخرجات النظام المحاسبي وتكييفها مع احتياجات مستخدميها.
- التزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية.
- يرجع الإفصاح المحاسبي أولاً إلى الضمير المعني وثانيا إلى طبيعة النظام المحاسبي الجديد.
- القوائم المالية في مؤسسة تدعم بقواعد النظام المحاسبي المالي.

ثانيا. النتائج الميدانية:

تم اثبات صحة الفرضية الأولى والتي تنص: النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها.

تم إثبات أن النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة. هذه المقومات تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين، مما يعزز من دقة وموثوقية البيانات المالية ويزيد من ثقة المستخدمين فيها.

تم اثبات صحة الفرضية 02 والتي تنص: يتمتع الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة مما يساهم في تحسين البيئة المالية والاقتصادية.

أكدت الدراسة أن الإفصاح عن القوائم المالية في الجزائر يتمتع بمقومات قوية وفعالة. هذه المقومات تسهم في تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية، مما يساعد في تحسين البيئة المالية والاقتصادية. جودة الإفصاح تلعب دوراً محورياً في توفير الشفافية والمصداقية، مما يدعم عملية اتخاذ القرارات المالية

تم اثبات صحة الفرضية 03 والتي تنص: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين دور النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين دور النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية. هذا الارتباط يشير إلى أن تحسين النظام المحاسبي المالي يؤدي بشكل مباشر إلى تحسين الإفصاح عن المعلومات المالية، والعكس صحيح. تعزيز هذه العلاقة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة في النظام المالي والمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر.

ثالثا: الاقتراحات:

في ضوء الاستنتاجات نشير إلى أهم التوصيات التي تعزز الإطار البحثي وعلى النحو التالي:

1. تعزيز التوعية: يجب تعزيز التوعية بأهمية النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن القوائم المالية بين جميع الفئات المعنية، بما في ذلك المحاسبين، والمدققين، والمديرين، والمستثمرين.
2. تحسين الإفصاح: ينبغي تطوير إجراءات إفصاح أكثر شمولاً وشفافية لضمان توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تلبي احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية.
3. التدريب والتطوير: يجب توفير البرامج التدريبية وورش العمل المستمرة لتطوير مهارات المحاسبين والمدققين وغيرهم من المهنيين في مجال المحاسبة، وذلك لتحسين فهمهم للنظام المحاسبي المالي وتطبيقه بشكل أفضل.
4. استخدام التكنولوجيا: ينبغي الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في تحسين جودة الإفصاح عن القوائم المالية وتيسير عمليات التواصل بين المحاسبين والمستخدمين الآخرين.

5. التشـريعات واللوائح: يجب مراجعة وتحسـين التشـريعات واللوائح المحاسـبية لضـمان الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز الشفافية والمصداقية في الإفصاح عن المعلومات المالية.

هذه الإجراءات ستساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة وبناء علاقات قوية بين المتغيرين في البيئة المحاسبية الجزائرية وتعزيز فاعلية النظام المحاسبي المالي.

رابعا: أفاق الدراسة:

للبحوث والدراسات المستقبلية يمكن إنجازها مستقبلا ومن اجل إثراء وزيادة البحث في هذا الموضوع ومعالجته من كل جوانبه تقترح المواضيع التالية:

"تحليل العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح عن القوائم المالية في ضوء تطبيق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة في الجزائر"

"تقييم تأثير النظام المحاسبي المالي على قدرة المستخدمين على فهم واستخدام المعلومات المالية: دراسة تطبيقية في البيئة المحاسبية الجزائرية"

نأمل أن تكون هذه الاقتراحات مفيدة لك في تحديد عنوان مناسب لبحثك المستقبلي.

وفي النهاية، نعبر عن أملنا بأننا قد أسهمنا في تسليط الضوء على هذا الموضوع المهم من خلال تقديم النتائج والتوصيات، وأيضًا من خلال رسم صورة للأفاق المستقبلية للبحث الأكاديمي في هذا المجال.

قائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع

-أبو زيد، محمد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجيةSPSS ، الرياض، دار جرير للنشر والتوزيع، 2005، ص 156.

-أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد،SCFجسور للنشر والتوزيع، الطبقة الأولى،2015.

-احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية) المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية(، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية،2003.

أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج-SPSS مهارات أساسية اختبارات الفروض الاحصائية (المعلمية- اللامعلمية)، الجزء الأول، الدار العالمية، القاهرة، مصر، 2008، ص 121.

-امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2007.

-ايناس عبد الله حسن ، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والافصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية ، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2002.

-بلعيد وردة ، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية ، -أطروحة دكتوراه علوم تجارية ، جامعة المسيلة ،سنة 2020/2019 .

-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية ،الجزء الأول ،مكتبة الشركات الجزائرية بداواو ،الجزائر.

عايدة نخلة رزق الله، "دليل الباحثين في التحليل الاحصائي الاختبار والتفسير"، الطبعة الأولى، 2002، ص 210-211.

-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

-محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع ، مصر،2005.

-محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء،الجزائر،2010.

محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999،

-محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها اصول المحاسبة الدولية ، مجلة دراسات العلوم الانسانية، العدد 02، 1993.

مصطفى طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان – تطبيقات عملية على برنامج -Excel الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018.

مصطفى نمر دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، دار غيداء للنشر، عمان، 2008،

-هوام جمعة ، المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ديون المطبوعات الجامعية ،2011.

ثانيا. البحوث والمقالات واطروحات:

-حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،20082007.

-رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 20112010.

-صالحي بوعلام، اعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وافاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نبل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

-كتوش عاشور ،متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS)في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد06.

-لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي، منتجة للطباعة، 2010

-مازن احمد العمري، مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد3،عمان(الاردن)2013.

- محمد الهادي ضيف الله، اثر تطبيق معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)على الإفصاح وجودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة، 2014.

قوانين:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 2008/07/26 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد19، بتاريخ2009/03/25.

-قانون رقم 11/07 مؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 ،الجريدة الرسمية ،العدد 74،المادة رقم 01

مراجع اللّغات الأجنبية:

Jean François des Robert. François Mechin. Hervè Puteaux.NORMES IFRS ET PME DUNOD PARIS.2004

Mana Carricano et Fanny Poujol, Analyse de données avec SPSS, Edition PERSON, 2009, p53.

قائمـــة الملاحق

الملحق رقم(01): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة: محمد بوضياف المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

استمارة

سيدي الفاضل؛ سيدتي الفاضلة؛ تحياتي لكم...

في إطار الاعداد لمذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص" محاسبة وتدقيق"

بعنوان:

"دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية"

دراسة الحالة:

نود إعلامكم بأننا بصدد إعداد دراسة ميدانية في مؤسستكم الموقرة، ولهذا نضع بين ايديكم هذه الاستمارة للمساهمة في إثراء هذا الموضوع بأجوبتكم الصادقة. نرجو منكم مساعدتنا بملء هذه الاستمارة ونعدكم بأن المعلومات تبقى سرية وتستعمل لأغراض البحث العلمي فقط، مع شكرنا المسبق لتعاونكم معنا في إثراء هذه الدراسة.

الرجاء وضع العلامة(x) في المربع الذي يعبر عن اجابتك:

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1. المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
2. التخصص: محاسبة ☐ مالية ☐ جباية وتدقيق ☐ أخرى اذكرها....
3. الخبرة: أقل من 5سنوات ☐ من 5 الى 10سنوات ☐ أكبر من 10الى 15 سنة ☐ أكبر من 15 الى 20 سنة ☐ أكبر من 20 سنة ☐
4. الوظيفة: محاسب ☐ المدقق الخارجي ☐ أستاذ جامعي ☐

الجزء الثاني: متغير الدراسة

المحور الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي (المتغير المستقل وابعاده)

الرقم	الرجاء تحديد موقفك نحو العبارات الموجودة في الجدول وذلك بوضع العلامة(x) في الخانة المناسبة:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافية نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية.					
02	تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية.					
03	يغلب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني في النظام المحاسبي المالي مما يسمح بتوفير معلومات مالية تزيد من ثقة مستخدميها.					

04	يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.					
05	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية حول استخدام وسائل المعلومات الحديثة.					
06	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية معلومات مالية ذات جودة.					
07	يوفر النظام المحاسبي المالي بدائل قياس جديدة تسمح بتوفر معلومات مالية اكثر ملائمة.					
08	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز الى مستخدميها هذا من خلال المعلومات التي الزم الإفصاح بها.					
09	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية فور حلول التاريخ المحدد مما يسمح ان تكون في وقتها المناسب.					
10	ان التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات من خلال الرقابة لأنها تصحح الأخطاء، وتحقق توقعات المستخدم.					
11	تقوم المؤسسة بعرض المعلومات المالية بموضوعية مما يمكن مستخدميها من التنبؤ بالأداء المتوقع في الفترات اللاحقة.					

المحور الثاني: الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير التابع)

الرقم	الرجاء تحديد موقفك نحو العبارات الموجودة في الجدول وذلك وضع العلامة(X) في الخانة المناسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تتمتع القوائم المالية بالإفصاح الكافي.					
02	الإفصاح الكافي قادر على المساعدة في ترشيد واتخاذ القرارات.					
03	يلزم النظام المحاسبي المالي للمؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.					
04	تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها.					
05	تتمتع المعلومات في القوائم المالية بالمصداقية والموضوعة.					
06	تعرض المؤسسة المعلومات المالية بدقة وشفافية مما يجعلها اكثر موضوعية وقابلة للتحقق.					
07	تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بخلوها من الأخطاء والحياد.					
08	توفر المؤسسة معلومات مالية جيدة تساعد مستخدمو القوائم المالية للاستفادة منها بشكل اسهل.					

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج spss (اصدار 28)

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences

Frequency Table

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	15	50,0	50,0	50,0
	ماستر	5	16,7	16,7	66,7
	دكتوراه	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	23	76,7	76,7	76,7
	مالية	6	20,0	20,0	96,7
	أخرى	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات5 من أقل	8	26,7	26,7	26,7
	سنوات10 الى 5 من	5	16,7	16,7	43,3
	سنة 15 الى10 من أكبر	7	23,3	23,3	66,7
	سنة 20 الى 15 من أكبر	7	23,3	23,3	90,0
	سنة 20 من أكبر	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	15	50,0	50,0	50,0
	الخارجي المدقق	7	23,3	23,3	73,3
	جامعي أستاذ	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x01	30	3	5	4,10	,481
x02	30	3	5	4,07	,365
x03	30	2	5	4,03	,669
x04	30	3	5	4,40	,675
x05	30	3	5	4,20	,551
x06	30	3	5	4,17	,648
x07	30	2	5	4,13	,681
x08	30	2	5	3,73	,691
x09	30	3	5	4,30	,596
x10	30	4	5	4,33	,479
x11	30	3	5	4,37	,556
y01	30	1	4	2,77	1,006
y02	30	3	5	3,93	,365
y03	30	3	5	4,03	,414
y04	30	4	5	4,23	,430
y05	30	2	5	3,90	,548
y06	30	3	5	4,30	,651
y07	30	3	5	4,00	,643
y08	30	3	5	4,03	,718
xxx	30	3,455	4,727	4,16667	,358175
yyy	30	3,250	4,500	3,90000	,310381
Valid N (listwise)	30				

الملحق رقم(03): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان المستخدم في الدراسة

اسم المحكم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية
د. دغفل فاطمة	استاذ محاضر –أ–	جامعة المسيلة
د. سبتي اسماعيل	استاذ محاضر –ب–	جامعة المسيلة
د. بوسعدية مسعود	استاذ محاضر –أ–	جامعة المسيلة
د. بن عثمان عائشة	استاذ محاضر –ب–	جامعة المسيلة

الملخص بالغة العربية

العنوان: دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية

الهدف: يهدف هذا البحث إلى تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، ومدى تأثير ذلك على ثقة المستخدمين في هذه المعلومات. كما يسعى البحث إلى تحليل مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية وتحديد أهم المقومات التي تساهم في تعزيز شفافية ودقة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين.

الإشكالية:

الفرضيات:

- الفرضية الأولى والتي تنص: النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية يتمتع بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وتزيد من ثقة المستخدمين فيها
- الفرضية 02 والتي تنص: يتمتع الإفصاح عن القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية بمقومات قوية وفعالة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة مما يساهم في تحسين البيئة المالية والاقتصادية.
- الفرضية 03 والتي تنص: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين دور النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

العينة: الفئة المستهدفة هم عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال التخصص المالية والمحاسبة وعدد بلغ 30 مشارك

المنهج: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان موزع على عينة الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

كلمات المفتاح : النظام المحاسبي المالي/ الإفصاح المالي/ جودة المعلومات المالي.

Abstract:

Title: The Role of the Financial Accounting System in the Disclosure of Financial Information

Objective: This research aims to evaluate the role of the financial accounting system in improving the quality of financial information disclosure in the Algerian accounting environment and its impact on users' confidence in this information. The research also seeks to analyze the extent to which the financial accounting system aligns with international accounting standards and to identify the key components that enhance the transparency and accuracy of financial information provided to users.

Problem Statement:

Hypotheses:

- **Hypothesis 1:** The financial accounting system in the Algerian accounting environment possesses strong and effective components that contribute to improving the quality of financial information and increasing users' confidence in it.
- **Hypothesis 2:** The disclosure of financial statements in the Algerian accounting environment has strong and effective components that contribute to improving the quality of financial information provided, which in turn helps to enhance the financial and economic environment.
- **Hypothesis 3:** There is a positive correlation between the role of the financial accounting system and the disclosure of financial information in the Algerian accounting environment.

Sample: The target group consists of a sample of professionals and academics specializing in finance and accounting, with a total of 30 participants.

Methodology: The study adopted a descriptive-analytical approach, collecting data through a questionnaire distributed to the study sample. The data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) to test the hypotheses and derive results.

Keywords: Financial Accounting System / Financial Disclosure.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: أسماء اللقب: بن قسمية

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119990990504138000 والصادرة بتاريخ: 2018/04/15

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية في ظل ممارسات الجزائرية من قبل المهنيين و الأكاديميين

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/03

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: ..فاطمة الزهرة.. اللقب: ..بن علي..

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..204239012.. والصادرة بتاريخ: ..2019/02/18..

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

..دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية في المؤسسات الجزائرية من قبل المهنيين والأكاديميين..

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ..2024/06/03..

الإمضاء